وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة مُحَمَّد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان:

دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائرية للمياه –وحدة جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص :إدارة مالية

إعداد الطالبتين :

- لبنى بيوض
- شيماء بوكحيل

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أمال كحيلة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	رئيسا
أمال ينون	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
عصام بودور	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022 م

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة مُحَمَّد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان:

دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائرية للمياه –وحدة جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص :إدارة مالية

إعداد الطالبتين :

- لبنى بيوض
- شيماء بوكحيل

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أمال كحيلة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	رئيسا
أمال ينون	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
عصام بودور	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022 م

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم" نحمد ونشكر المولى جل شأنه على العزيمة التي منحنا إياها طيلة المشوار الدراسي ليتكلل جهدنا بهذا العمل وانطلاقا من قوله ﷺ " ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" واعترافا بالفضل يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة **"أمال ينون"** لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى حسن المتابعة والتوجيه وجميل صبرها على تصويب ما بدا من أخطاء والتي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وإسهاماتها.

ونتوجه أيضا بالشكر والعرفان إلى لأعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا البحث وإثراءه بالملاحظات والتوجيهات التي ستزيد من قيمته.

في ختام مشوارنا الجامعي والدراسي لا يسعنا إلا أن نشكر فضل كل أساتذتنا الكرام على جهودهم، لكم منا كل الامتنان والتقدير.

الإهداء

إلى **أبي الغالي** الذي إذا طلبت النجوم أعطاني وأتاني حاملا السماء بين يديه، أقسم أنك لذة الحياة ولطالما حنت عيناه شوقا إلى رؤيتي متقلدة شهادة الماستر، وهاهي أينعت لأقدمها بين يديك يا أبتي لترى طيب غرسك فقد كنت لي معنى الحياة
وقد أرضاني الله فيك يا أبتي فهلا رضيت عني...
إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها،
وتبقى أمنياتي على وشك التحقق طالما يدها في يدي صنارة جهدها تصطاد لي الراحة وتخطف الألم والتعب من قلبي، إلى من تمتهن الحب وتزن الأمل في قلبي عصفورا يرفرف فوق ناصية الأحلام إليك يا **والدتي الغالية** أهديك رسالتي لتهديني الرضا والدعاء.
إلى كل من ساندني من **إخوتي وأخواتي** طيلة مشواري كل باسمه وكل بمكانه أدامكم و حفظكم الله لي.
إلى الذي لطالما أراد رؤيتي في هذا النجاح لكن شاء الله ليأخذه إلى دار الخلد أحبك يا **خالي العزيز** لا تراك عيني لكنك في القلب محفوظ وأدعو الله أن يرزقك الفردوس الأعلى ورحم الله جميع موتى المسلمين.
إلى أولئك الذين شاركوني براءة الطفولة، وحلاوة الأيام وتعب المراهقة ومشاقها وفرحها لحظة بلحظة. إلى كل شخص أبقى على قناع واحد ونية صادقة طيلة فترة معرفتي به، وكل أهلي وأحبابي، كل من ساعدني لإتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

لبنى

الإهداء

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات" بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، اليوم نقطف ثمرها والحمد لله.

أهدي تخرجي إلى أملي في الحياة وقرة عيني وسر نجاحي **أمي الغالية** أدامها الله وأطال في عمرها.

أهدي تخرجي إلى من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، **إلى أبي الغالي** الذي علمني كيف أمسك بالقلم وكيف أخط الكلمات بلا ندم.

إلى كل من ساندني من إخوتي الذين وقفوا بجانبي

شكري وثنائي لأساتذتي ولجميع من ساندني طيلة هذه السنوات، فلا أنسى وقوفهم إلى جانبي حفظهم الله.

إلى كل من حفروا بصورهم الرقيقة على جدران قلبي ذكرى لم يمحوها غبار زملائي وصديقاتي الطيبات، الفضل لله ثم لكم جميعا، من صميم القلب شكرا لكم ونسأل الله أن يتم فرحتنا دائما.

شيماء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الروابط القائمة بين التسيير الجبائي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور المساهمة في تحسينه وبغية تحقيق هذا الهدف، تم تطبيق الدراسة على الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– أين تم الاعتماد على مختلف التقارير المالية والمحاسبية للوحدة للفترة (2017 – 2018)، وتحليل مضامينها بحساب مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بالأداء المالي.

وخلصت الدراسة إلى أن الوفر الضريبي يعتبر أحد القنوات الرئيسية التي يسهم بها التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة إلى جانب الإعفاءات الضريبية، ومقدار الاستفادة توقف على البدائل التمويلية التي تعتمدها المؤسسة، وهذا ما بدا واضحا في الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–.

الكلمات المفتاحية: تسيير جبائي، أداء مالي، الجزائرية للمياه، وفر ضريبي، إعفاء ضريبي.

Résumé

Cette étude vise à clarifier les liens entre la gestion fiscale et la performance financière de l'institution économique dans la perspective de contribuer à son amélioration. Afin d'atteindre cet objectif, l'étude a été appliquée à l'Unité algérienne des eaux- jijel-, où l'on s'est appuyé sur les différents rapports financiers et comptables de l'Unité pour la période (2017 - 2018)et l'analyse de son contenu en calculant un ensemble d'indicateurs liés à la performance financière.

L'étude a conclu que l'épargne fiscale étaient l'un des principaux moyens par lesquels la gestion fiscale contribuait à améliorer le performance financière de l'institution ainsi que exonérations fiscales, et le montant de l'avantage dépend des alternatives de financement adoptées par l'institution, et cela a été évident dans l'unité algérienne des eaux- jijel-.

Mots-clés : Gestion fiscale, performance financière, algérienne des eaux, économie d'impôt, exonération fiscale.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ-
الفصل الأول: التأصيل النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي	
تمهيد	**07**
1.1. عموميات حول التسيير الجبائي	**08**
1.1.1. مفهوم التسيير الجبائي	**08**
2.1.1. أهداف التسيير الجبائي	**12**
3.1.1. التسيير الجبائي بين: الأسس، المبادئ والحدود	**13**
2.1. المسير الجبائي	**15**
1.2.1. مفهوم المسير الجبائي	**15**
2.2.1. خطوات عملية التسيير الجبائي	**17**
3.2.1. العوامل المؤثرة في التسيير الجبائي	**19**
3.1. الخيار الجبائي	**20**
1.3.1. مفهوم الخيار الجبائي	**21**
2.3.1. أشكال الخيار الجبائي	**21**
3.3.1. آثار الخيار الجبائي	**22**
4.1. دلالة الأداء المالي	**22**
1.4.1. مفهوم الأداء المالي	**22**
2.4.1. أهداف ومراحل الأداء المالي	**25**
3.4.1. مؤشرات الأداء المالي	**27**

4.4.1. العوامل المؤثرة في الأداء المالي	**32**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بالجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	
تمهيد	**36**
1.2. تقديم الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	**37**
1.1.2. نشأة الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	**37**
2.1.2. تعريف الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	**37**
3.1.2. أهداف الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	**38**
4.1.2. مهام الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	**39**
5.1.2. استعراض الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	**39**
2.2. مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	**43**
1.2.2. التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال	**43**
2.2.2. التسيير الجبائي في مرحلة التمويل	**50**
3.2.2. التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار	**51**
خلاصة الفصل	**53**
الخاتمة	**55**
قائمة المراجع	**58**
الملاحق	**64**

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	بطاقة تقنية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	38
(2.2)	رأس المال العامل للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	43
(3.2)	إحتياجات رأس المال العامل للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	44
(4.2)	الخزينة الصافية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	44
(5.2)	هامش الربح للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	45
(6.2)	المردودية الاقتصادية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	45
(7.2)	المردودية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	46
(8.2)	الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي	47
(9.2)	تواريخ تقديم التصريحات الشهرية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	48
(10.2	الوفر الضريبي الناجم عن الاهتلاكات والمؤونات للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	49
(11.2)	الوفر الضريبي الناجم عن الرسم على النشاط المهني لأشهر مختارة للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	49
(12.2)	التمويل الذاتي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)	50

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–	40

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1.2)	الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2017	64
(2.2)	الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2018	65
(3.2)	الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2019	66
(4.2)	الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2020	67
(5.2)	جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2017	68
(6.2)	جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2018	69
(7.2)	جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2019	70
(8.2)	جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2020	71
(9.2)	التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لشهر ماي 2017	72
(10.2)	التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لشهر ماي 2018	73
(11.2)	التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لشهر ماي 2019	74
(12.2)	التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لشهر ماي 2020	75

مقدمة عامة

إن للجباية مكانة خاصة ومهمة في التشريعات المالية وأحد المتغيرات الرئيسية التي تهتم بها المؤسسة، إذ تعبر عن القوة العمومية التي من خلالها تفرض الدولة الضرائب والرسوم وتحدد طرق تحصيلها، ومن أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها هو تحمل أقل تكلفة جبائية في ظل احترام مختلف القوانين والتشريعات الضريبية.

تسعى المؤسسة بشكل عام إلى تحقيق النجاح و الاستمرارية في العمل وتطوير نشاطها و توسيع نطاق عملها، كما تسعى أيضا إلى تحسين جودة منتجاتها وخدماتها وزيادة إنتاجيتها، بالإضافة إلى تقليل تكاليفها وتحسين كفاءتها، وذلك باستخدام مختلف طرق وأساليب التسيير الحديثة منها التسيير الجبائي.

يعد التسيير الجبائي أحد أهم العوامل التي تساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يساعد على زيادة الإيرادات المالية وتقليل التكاليف والنفقات، وبذلك يمكن للمؤسسات الاقتصادية تحقيق الأداء المالي الممتاز وتحقيق النجاح خلال تأدية نشاطها وبالتالي استمراريتها.

أولا: إشكالية الدراسة

تسعى الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للاستفادة من المزايا التي يمنحها التشريع الضريبي في الجزائر، بمجاراتها لمختلف التغيرات التي تطرأ، ومحاولة ضبط بوصلة التسيير الجبائي لديها بما يسهم في تحسين أدائها المالي، ومن هنا يبرز السؤال التالي:

كيف يسهم التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–؟

ثانيا: فرضية الدراسة

تتباين مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–، تبعا لمدى التزامها الضريبي وقدرتها على التنويع في بدائلها التمويلية.

ثالثا: أهمية الدراسة

يعتبر التسيير الجبائي من المواضيع الحديثة التي لفتت انتباه الباحثين في المجال الجبائي وأحد الركائز التي تمكن المؤسسة من تعزيز مركزها المالي وخدمة الأهداف المسطرة، من خلال استغلال الامتيازات والحوافز الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة حيث تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نشاطها.

لذلك يجب على المؤسسة إدراج العامل الجبائي ضمن السياسة العامة لها مما يحقق لها وفورات ضريبية بغرض الاستفادة من الامتيازات الموجودة في المشرع الجبائي واستغلالها من أجل تحقيق الأمن الجبائي وتخفيض العبء الضريبي، والذي بدوره يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد المفاهيم المرتبطة بالتسيير الجبائي والأداء المالي وتوصيفها بطريقة قابلة للفهم.
- إبراز دور التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية.
- التعرف على مختلف الخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع الجزائري للمؤسسات.

- تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في تسيير جبايتها.
- التعرف على مدى قيام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق التسيير الجبائي في منظومتها التسييرية.

خامسا: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار صحة أو خطأ الفرضية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل مجمل المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالتسيير الجبائي والأداء المالي في الجانب النظري، بينما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من أجل محاولة تطبيق ما تم استعراضه في الجانب النظري والتوصل إلى نتائج واقعية، وقد تم اختيار الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– كنموذج لذلك، وذلك بالاعتماد على البيانات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع

تكمن دوافع اختيار موضوع الدراسة في:

1) دوافع ذاتية

- الاهتمام الشخصي للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع.

2) دوافع موضوعية

- إحجام الطلبة عن الخوض في هذا الموضوع خاصة على مستوى قسم علوم التسيير.
- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات.
- الأسباب التي جعلت التسيير الجبائي كآلية تسيير ضمن المؤسسات الاقتصادية.

سابعا: إطار الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

1) حدود موضوعية: تقتصر الدراسة على تناول موضوع دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

2) حدود زمانية: تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين سنة 2017 إلى غاية سنة2020.

3) حدود مكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–.

ثامنا: الدراسات السابقة

1) دراسة بعنوان " **محاولة تحليل التسيير الجبائي و آثاره على المؤسسات– حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري**"، للباحث محمد عادل عياض، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر، 2003.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم عناصر التسيير الجبائي والوقوف على مختلف آثار النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال، بالإضافة إلى التعرف على كيفية استعمال المؤسسة لمختلف الخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع لها من أجل التخفيف من الأثر المالي للجباية.

وخلصت هذه الدراسة إلى:

- تؤثر الجباية بشكل مباشر على المؤسسة من خلال الأثر المالي الناتج عنها. فالجباية تمس أغلب تعاملات المؤسسة سواء تعلق الأمر بدورة الاستغلال، الاستثمار أو العمليات المالية؛ كما أن الأثر الجبائي للخيارات الاستراتيجية للمؤسسة مختلف أيضا.
- تسيير الجباية أمر ممكن وهو ممارسة معترف بها قانونا، بعيدة كل البعد عن ممارسات الغش الضريبي، ويفصلها عن التهرب الضريبي هامش بسيط محدد بمفهوم كل من التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير.

2) دراسة بعنوان " **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**"، للباحث الحواس زواق، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، يومي 14 و15 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–، الجزائر، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم مفاهيم التسيير الجبائي والتطرق إلى الأسس والحدود، بالإضافة إلى إبراز أثر العامل الجبائي على صناعة القرار التمويلي ومكاسب المؤسسة من توظيفه.

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الثقافة الجبائية للمسير تمكنه من تعظيم استغلال القانون الضريبي لفائدة المؤسسة، وتنبيهه للأخطار التي يمكن أن تقع فيها وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها.
- إن جهود الدول لتحسين الأداء المالي لمؤسساتها من خلال سياستها الجبائية لن تحقق مبتغاها إذا لم يحسن المسيرين استغلالها لجهلهم بهذه الجهود أو لتقصيرهم في توفير شروط الاستفادة منها.

3) دراسة بعنوان "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية**"، للباحثة صافية بومصباح، مقال علمي نشر بمجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–، الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة موبيليس والكشف عن مستوى أدائها المالي، ومن تم التعرف على وضعها المالي ومدى اتخاذها القرارات المناسبة، وللوصول إلى هذا الهدف تم تحليل القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة (2014–2018) واستخراج المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم مستوى الأداء.

خلصت هذه الدراسة إلى:

- يعتبر الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة الشركات، والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية، وبالتالي الحكم على الاختلالات التي يمكن أن تمس استقرار الشركات.
- تعتمد عملية تقييم الأداء المالي على مجموعة من المعايير والأدوات من أهمها النسب المالية التي تعتبر أدوات معبرة في التحليل المالي، وتتمتع بالقدرة على إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة، إذا ما تم تركيبها وتفسيرها بالشكل الصحيح، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع ما يقابلها من أهداف معيارية.

4) دراسة بعنوان "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، للباحثين صابر عباسي ومحمود فوزي شعوبي، مقال علمي نشر بمجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية، ومحاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وقوانين الاستثمار، بالإضافة إلى توضيح أهمية التسيير الجبائي وحدوده وأهم أدواته المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الاستفادة من جميع التطورات التي شهدها علم التسيير، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على المؤشرات المالية لعينة الدراسة، وذلك لا يرجع بصورة مباشرة إلى درجة جودة هذا النوع من التسيير، وإنما إلى عدم كون الضريبة متغير مؤثر بدرجة كبيرة على مؤشرات الأداء المالي.

5) دراسة بعنوان "**مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، للباحثتين حكيمة بوسلمة وسهام كردودي، مقال علمي نشر بمجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، سنة 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على القائمين على الإدارة في ثلاثة مؤسسات اقتصادية بولاية بسكرة.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بطريقة ضمنية وليست علمية وأن له دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر القائمين على إدارة هذه المؤسسات.
- يساهم التسيير الجبائي في رفع الأداء المالي للمؤسسة حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يتحقق لها ذلك إلا بالمعرفة الشاملة للقوانين والتشريعات الضريبية ودراسة وتحليل تأثيراتها على مختلف العمليات التي تقوم بها.

تاسعا: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذه الدراسة ما يلي :

- نقص المراجع المتعلقة بالتسيير الجبائي.
- عدم وجود إدارة خاصة بالتسيير الجبائي على مستوى المؤسسة.
- قلة الدراسات التي تجمع المتغيرين معا.
- التحفظ عن إعطاء المعلومات المتعلقة بالضرائب من طرف مسؤولي المؤسسة.

عاشرا: هيكل الدراسة

تبعا للإشكالية العامة للدراسة، وبغية الوصول بالدراسة إلى الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول: "**التأصيل النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي**"، تضمن عموميات حول التسيير الجبائي، ثم التعرف على المسير الجبائي و أهم خطوات عملية التسيير الجبائي، وبعدها تم تناول مختلف الخيارات الجبائية وأخيرا تم التطرق إلى دلالة الأداء المالي.
- الفصل الثاني: " **دراسة تطبيقية بالجزائرية للمياه (ADE) – وحدة جيجل**–"، تضمن هذا الفصل تقديم الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– وذلك بالتعرف على نشأتها ومهامها وأهم أهدافها...، ثم تم تناول مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للجزائرية للمياه –وحدة جيجل– في المراحل الثلاث: الاستغلال، التمويل والاستثمار.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي

1.1. عموميات حول التسيير الجبائي

2.1. المسير الجبائي

3.1. الخيار الجبائي

4.1. دلالة الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر التسيير طريقة عقلانية للتنسيق بين مختلف الموارد البشرية، المادية والمالية قصد تحقيق الأهداف المرجوة من طرف المؤسسة، أما بالنسبة للتسيير الجبائي فهو يجمع بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير في مزيج متكامل، حيث تكمن مهمة التسيير الجبائي داخل المؤسسة في جمع وتحليل المعلومات وتنظيم وإدارة وتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة من قبل السلطات الضريبية، وذلك بهدف تعظيم ثروتها إلى أقصى حد ممكن دون الخروج عن الإطار القانوني.

يعد إهمال الجانب الجبائي داخل المؤسسة سواء في أعمال محاسبية أو مالية خطأً فادحا لما له من تأثير على أرباح المساهمين وعلى قيمة المؤسسة، مما يحتم عليها ضرورة الاهتمام بهذا العنصر قصد خلق القيمة داخل المؤسسة.

وتبعا لما سبق وبغية الوقوف على دلالة عملية التسيير الجبائي في المؤسسة سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- عموميات حول التسيير الجبائي
- المسير الجبائي
- الخيار الجبائي
- دلالة الأداء المالي

1.1. عموميات حول التسيير الجبائي

يعد التسيير الجبائي من بين العوامل التي يجب إدراجها ضمن العملية التسييرية داخل المؤسسة، يهدف إلى تمكينها من الاستفادة من التحفيزات ومزايا الاختيارات وتجنيبها التكاليف الجبائية، مما ينعكس بشكل إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة وبالتالي تعزيز مركزها المالي.

1.1.1. مفهوم التسيير الجبائي

أولا: تعريف التسيير الجبائي

تنوعت التعاريف التي تناولت التسيير الجبائي تبعا لتنوع المدارس الفكرية وتوجه الباحثين أهمها:

1) " فرع من فروع التسيير المالي، يعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، ويهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار"[1].

2) " الاختيار من بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار"[2]:

- النصوص التشريعية؛
- خصوصيات كل مؤسسة؛
- درجة الخطر الجبائي؛

3) "إمكانية استخدام المؤسسة الضريبة والتي تكون ملزمة بها قانونا كأداة لصالحها وأن تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها وذلك عن طريق الاستخدام الفعال والذكي لها"[3].

4) "تركيبة من مجموعة أفعال وقرارات مأخوذة داخل المؤسسة من أجل التحكم في التكاليف الجبائية وتخفيضها"[4].

5) " قدرة المسير المكلف على تنظيم نشاطه المالي بطريقة مثلى للحد من الالتزامات الضريبية المستحقة"[5].

وتبعا للتعاريف السابقة يمكن استخلاص بعض النقاط المتمثلة في :

- التسيير الجبائي هو فرع من فروع التسيير وجزء لا يتجزأ منه؛
- التسيير الجبائي هو مجموعة من الخيارات المتاحة أمام المؤسسة يتم اختيار الأفضل من بينها؛

---

[1] الحواس زواق، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول "صناعة القرار في المؤسسة الاقتصادية"، يومي: 24و25 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة-، الجزائر، 2009، ص ص 1-2.

[2] Jacques Duhem et Michel Jammes, **Audit et gestion fiscale de l'entreprise,** édition Formation entreprise, France , 1996, p10.

[3] عبد الرزاق ريغي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، الجزائر، ص 03.

[4] نفس المرجع، ص 03.

[5] نفس المرجع، ص 03.

- على المسير الجبائي مراعاة النصوص التشريعية الجبائية، وأن يؤدي كل الالتزامات الضريبية التي تفرضها عليه هذه الأخيرة؛
- يمكن للضريبة أن تكون استراتيجية فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة وذلك في حالة الاستخدام الجيد لها؛
- التسيير الجبائي وسيلة لترشيد القرار؛

ثانيا: خصائص التسيير الجبائي

يتميز التسيير الجبائي بخاصيتين أساسيتين هما[1]:

- استخدام الوسائل المتاحة من طرف المشرع الجبائي؛
- كون التسيير الجبائي قرار طوعي للجهة المكلفة بدفع الضريبة؛

1) استخدام الوسائل المتاحة من طرف المشرع الجبائي

تتميز عملية التسيير الجبائي بأنها إجراء قانوني محض يقوم به المسير الجبائي مع الأخذ بعين الاعتبار للنصوص التشريعية الضريبية المختلفة، وهنا يجب التفرقة بين كل من التسيير الجبائي، التهرب الضريبي والغش الضريبي:

- **التسيير الجبائي:** هو ممارسة قانونية تختلف عن الغش الضريبي والتهرب الضريبي، يقوم المسير الجبائي من خلالها بتحليل التشريعات القانونية ودراستها من أجل إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع، وبالتالي القدرة على التخفيض من قيمة الضريبة ضمن إطار قانوني.
- **التهرب الضريبي:** يقصد به تلك المخالفات القانونية للتشريع الضريبي أو استغلال الثغرات الموجودة في القانون بهدف التخلص من الالتزامات الضريبية بصورة كلية أو جزئية[2].
- **الغش الضريبي:** هو فعل إرادي غير قانوني يقوم به الممول بهدف التملص من دفع الضريبة، يتسم بعدم الانتظام في دفع الضريبة وهو سلوك إجرامي متعمد يعاقب عليه القانون[3].

2) كون التسيير الجبائي قرار طوعي للجهة المكلفة بدفع الضريبة

يقوم التسيير الجبائي على مبدأ الحرية في التسيير، والذي ينص على حرية المكلف في اختيار البديل المناسب له. فعملية اتخاذ القرار تتضمن اختيار بين بديلين أو مجموعة من البدائل المتاحة، تعكس هذه القرارات إرادة المؤسسة في اختيار البديل الجبائي المناسب والذي يقره المشرع بهدف التخفيض في حجم الضرائب الواجب دفعها من طرف المؤسسة، فبانعدام هذه الخيارات والبدائل في التشريعات الجبائية يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية المحددة مسبقا.

---

[1] خولة موهوبي وكوثر بلعيفة، **واقع التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–، الجزائر، 2020، ص ص9–10.

[2] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص 39.

[3] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 215.

فالتسيير الجبائي يجد معناه الحقيقي في الأنظمة الضريبية التي تحمل تشريعاتها مجموعة من الخيارات والبدائل والامتيازات المقدمة للمؤسسات، هذه الخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع هي إحدى الوسائل التي تستعملها الدولة من أجل تحقيق أهداف معينة عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الاستفادة من مختلف الخيارات الجبائية المتاحة من قبل المشرع. وبالتالي، يكون للمؤسسة الحرية التامة في اختيار البديل المناسب ومن ثم اتخاذ القرار الذي يتلاءم مع مصالح المؤسسة[1].

ثالثا: أهمية التسيير الجبائي

قام الباحثون بإجراء دراسات تناولت مجموعة من المواضيع الخاصة بتأثير الجباية على العديد من المتغيرات منها تأثير الجباية على القرار الاستثماري، الجباية والقرار المالي، الجباية وقيمة المؤسسة، الجباية وتوزيع الأرباح، على غرار:

- دراسة (Modigliani & Miller) حول: "نظرية الهيكل الأمثل لرأس المال سنة (1963/1958)".
- دراسة (Wolfso & Scholes)سنة 1992 حول: "دور الجباية داخل المؤسسة وتأثيرها على القرارات الاستثمارية والمالية"
- دراسة (French & Fama) حول: "تأثير الجباية على القرارات وعلى قيمة المؤسسة"، حيث توصل كل منهم إلى مدى أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة خلال مختلف مراحل نشاط المؤسسة: الاستغلال، التمويل والاستثمار.

وتتجلى هذه الأهمية تبعا لذلك في[2] :

1) أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستغلال

تبرز الأهمية الجبائية في هذه المرحلة من خلال التأثيرات التي تحدثها على مستوى كل من: الخزينة، رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، من خلال دراسة تأثير مختلف أنواع الضرائب والرسوم كالضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية، الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري نجد أن الخزينة تتأثر بعامل الجباية، وبالتالي على المسير الجبائي وضعها ضمن الأولويات نظرا لحساسيتها حيث تقتضي هذه الدراسة ضرورة حصر مختلف أنواع الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة وجدولتها وتحديد مواعيد دفعها لمصلحة الضرائب قصد تفادي الغرامات والتكاليف الإضافية التي قد تترتب عن تأخيرات الدفع والتي تؤثر سلبا على التدفقات النقدية للمؤسسة.

إن تأثير العامل الجبائي على رأس المال العامل لا يكون بصورة مباشرة بل هو ضمني وذلك من خلال إحداث أثر على إحدى مكوناته، فبالنظر إلى الأموال الخاصة نجد أنها تحتوي على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي وهذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك بالنسبة للديون التي تترتب عنها

[1] خولة موهوبي، نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] صابر عباسي و محمود فوزي شعوبي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات بولاية بسكرة**، مجلة الباحث، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2013، ص ص120– 121.

وفورات ضريبية، كما يتجلى التأثير الضريبي على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية.

نستنتج مما سبق أن للتسيير الجبائي أهمية كبيرة تظهر من خلال التأثير المباشر والإيجابي على قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة وذلك في حال قدرة المسير الجبائي على التسيير الجيد لمختلف الرسوم والضرائب والتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستغلال الجيد لمختلف التشريعات والقوانين الضريبية وتوجيهها لغرض تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

2) أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

تبرز أهمية التسيير الجبائي في هذه المرحلة من خلال المسارات الثلاث التالية:

- **سياسة الاقتراض:** يؤدي لجوء المؤسسة للتمويل بالاستدانة إلى خلق وفورات ضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها للمؤسسات المقرضة.
- **التمويل الإيجاري:** يظهر أثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري من خلال إبراز الاعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول وهي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض أو استئجاره لمدة معينة مقابل أجرة محددة.
- **سياسة توزيع الأرباح:** تبرز العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية من خلال تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي مفادها أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية فإن حملة الأسهم يطلبون معدل عائد أكبر قياسا بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه مما يزيد من تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم الواحد .

وبشكل عام، فإن عمل المسير الجبائي يقوم على تخفيض قيمة الضريبة وذلك عن طريق خلق وفورات ضريبية ناتجة عن مجموع الخيارات التمويلية المتاحة أمام المؤسسة والتي يتم الإختيار بينها وفق ما يخدم مصالح المؤسسة .

3) أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

يهدف المسير الجبائي خلال مرحلة الاستثمار إلى الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار والذي يعرف بأنه "أحد القوانين الحكومية التي تصدرها الدولة لتشجيع مواطنيها على استثمار رؤوس أموالهم في المشاريع التجارية والاقتصادية سواء الإنتاجية السلعية أو الخدمية بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف".

تسعى الدولة إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار[1] وذلك من خلال سياسة التحريض الضريبي والذي يقصد به التخفيض في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد

[1] رزان صلاح، **قانون تشجيع الاستثمار**، تاريخ التصفح: 2023/03/14، 16:00متاح على الموقع https://mawdoo3.io/article/5595.

بشرط تقييده بعدة مقاييس[1]، والتي تكون في شكل:

- **إعفاء ضريبي:** هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، وإن كان هذا الدخل يخضع للضريبة في الأصل، والإعفاء الضريبي يكون إما دائم أو مؤقت، ويكون إما جزئي أو كلي[2].
- **التخفيض الضريبي:** هو تقليص في معدل الضريبة المستحقة على المكلف شرط التزام هذا الأخير ببعض الشروط، ويتم اعتماد هذا الإجراء قصد تخفيف العبء الضريبي و تشجيع الاستثمار[3].
- **إجراءات ضريبية تقنية:** وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة والتي يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيض العبء الضريبي منها :نظام الاهتلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف ،إعادة استثمار الأرباح، إعادة استثمار فائض القيمة وإعادة تقييم استثماراتها[4].

2.1.1. أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

تحقيق الأمن الجبائي؛

- التحكم في العبء الضريبي؛
- ضمان الفعالية الجبائية؛
- خدمة استراتيجية المؤسسة؛

و يمكن التفصيل في الأهداف الواردة أعلاه وفق الآتي:

أولا: تحقيق الأمن الجبائي

يرتبط التسيير الجبائي بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على مدى صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف وهذا عند تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة والتي تظهرها القوائم المالية ومنه يجب عرض قوائم مالية موثوق بها باحترام القواعد الجبائية من أجل تحسين جودة المعلومات المالية[5] .

ثانيا: التحكم في العبء الضريبي

تشكل الأعباء الجبائية جزءا من سعر أي منتج وعليه فإنها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج، مما يجعل التحكم فيها مهما للغاية، يتجلى هذا التحكم في ثلاث أشكال:

- العمل على تخفيض الضريبة.

---

[1] زهية لموشي، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 6 ، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 5.

[2] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 173.

[3] سهام باشا، **تأثير التحفيز الضريبي على الاستثمار**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2020، ص 11.

[4] صابر عباسي ومحمود فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[5] حكيمة بوسلمة و سهام كردودي، **مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2018، ص 129.

- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة.
- الرفع من العبء الضريبي من خلال الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي آني وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييرية معينة مثالا عن ذلك عدم حساب الاهتلاكات في مستواها الأقصى المسموح به قانونا وذلك بهدف توزيع أرباح.

تحدد ظروف المؤسسة شكل التحكم في العبء الضريبي فالمؤسسة التي تمر بمرحلة نمو يكون هدفها الأساسي هو التخفيض من الضريبة، بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تبحث في تحسين صورتها تجاه البنوك والمساهمين من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح[1].

ثالثا: ضمان الفعالية الجبائية[2]

يمكن الوصول لهذا الهدف بطريقة مباشرة حيث تتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني التي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية مباشرة، أما الفعالية الجبائية غير المباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة والتي بإمكان المؤسسة اعتمادها، فالتشريعات الجبائية والتجارية تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات أو نتيجة سكوت القانون عن بعض الأمور.

رابعا: خدمة استراتيجيه المؤسسة

وذلك من خلال :

1) اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية التي تخص كل شكل منها؛

2) اختيار المكان الجغرافي للنشاط سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة؛

3) تحديد خيارات النمو مثل: أشكال التمويل والعلاقة القانونية بين المؤسسة والهيكل الجديد الناشئ (فروع مستقلة أو فروع تابعة)؛

3.1.1. التسيير الجبائي بين: الأسس، المبادئ و الحدود

يقوم التسيير الجبائي على مجموعة من الأسس والمبادئ والحدود.

أولا: أسس التسيير الجبائي

تتمثل في ما يلي[3] :

---

[1] محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر، 2003، ص8.

[2] حمزة بن سويسي و عبد الوهاب سليماني، **دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الحوار الفكري، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية– أدرار–، الجزائر، ص ص698–699.

[3] إيمان زراولية و مريم بن بخمة، **مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل–، الجزائر، 2022، ص 42.

1) اختيار الطريقة الأقل تكلفة: من خلال استغلال الفراغات ونقاط الضعف المتواجدة بالتشريعات الجبائية التي تظهر التهرب ضمن الواجبات الجبائية، فضلا عن استغلال الخيارات والحوافز التي تتيحها هذه التشريعات .

2) الطابع الطوعي: على الرغم من أن التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى من استعمال ،لكنه يعتمد على استعمال أساليب اختيارية موضوعة تحت تصرف المؤسسة، وللمسيرين الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين هذه الخيارات لتحقيق الخضوع الأقل للتكلفة من وجهة نظر الجباية في ظل الخضوع للضرائب التي يفرضها التشريع الجبائي، لذا فهو يقوم على حرية التسيير ويعطي للمؤسسة فرصة لاتخاذ القرارات المناسبة والاستفادة من الحوافز .

ثانيا: مبادئ التسيير الجبائي

يقوم التسيير الجبائي على مبدأين رئيسيين هما[1] :

1) مبدأ الحرية في التسيير

إن القرار التسييري يعتبر اختيارا من بين عدة بدائل متاحة قانونا، بمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب احترامه وعلى المكلف الالتزام به مثل اختيار نمط الاهتلاك، كما أن للمسير كامل الحق في الاستفادة من الامتيازات والخيارات الموجودة في القانون نتيجة مهارته التسييرية دون أن يصنف تصرفه ضمن محاولة القيام بالغش الضريبي، أي أن إدارة الضرائب لا يحق لها الحكم على نوعية التسيير بل على النتيجة الجبائية وصحتها.

2) مبدأ عدم التدخل في التسيير

تحدد التشريعات وبشكل واضح بأنه ليس للإدارة الضريبية أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة وعليه فإنه لا يحق لها أن تنفذ أي تسيير للمؤسسة قد تراه حذرا جدا أو مخاطر لحد كبير مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية .

ثالثا: حدود التسيير الجبائي

يتم التسيير الجبائي داخل المؤسسة في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى[2] :

- حدود قانونية
- حدود مالية

1) الحدود القانونية

يعد عدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة تعسفا قانونيا ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب على المسير الجبائي تجنبها نجد:

---

[1] صالح حميداتو، **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر، 2012، ص ص96–97.

[2] أميرة فتحة، **دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، 2018، ص ص 168–169.

- العقود والتصرفات القانونية التي ينجم عنها إخفاء، تحقيق أو تحويل أرباح؛
- تمويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات؛
- التعريفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي؛
- التسيير من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة والعقد المنجز بين

المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعامله عقاريه في شكل هبه رغم أنها تمت في شكل البيع؛

2) الحدود المالية

إن سوء تسيير الجباية يؤدي إلى ارتفاع الديون، وعلى رأس المال ديون جبائية لا يمكن تأجيلها فهي مفروضة وفقا لأحكام القانون الجبائي، وكلما تأخرت المؤسسة عن دفعها يزداد حجمها وتصبح المؤسسة غير قادرة على تسديدها، ومن ثم تجد نفسها عرضة لتحمل تكاليف إضافية في شكل غرامات وعقوبات على التأخير في الدفع مما يصعب ويعقد من مهمتها ويجعلها عرضة لعقوبة صارمة تصل إلى تجميد حساباتها ويمكن أن تتعداه إلى إعلان إفلاسها.

2.1. المسير الجبائي

يعد المسير الجبائي العمود الفقري لعملية التسيير الجبائي، ولقيامه بالمهمة الموكلة إليه يتطلب مؤهلات محددة تمكنه من القيام بمهامه وفق المسار الصحيح والدقيق، وتتطلب عملية التسيير الجبائي المرور بسلسلة من المراحل والخطوات يقوم بها المسير الجبائي.

1.2.1. مفهوم المسير الجبائي

أولا: تعريف المسير الجبائي

1) يعرف المسير الجبائي بأنه: "ذلك الشخص الذي يقوم بتجميع مختلف المعلومات ذات الطابع الجبائي فيقوم باستخلاصها من مختلف المصادر التشريعية كالقوانين الجبائية والمنشورات والنصوص التنظيمية الجبائية ومن ثم دراستها وتحليلها بغرض الاستفادة منها واستعمالها بالطريقة التي تمكن من تخفيض الأعباء الجبائية ومن ثم تحقيق أهداف المؤسسة"[1].

2) المسير الجبائي في المؤسسة هو" المسؤول الأول عن تحديد البيئة الجبائية لأي قرار تسييري، وهو الذي يقف على مختلف الخيارات الممكنة والتي بانعدامها لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي"[2].

[1] أم كلثوم زيطوش وشريهان لمزاودة، **دور التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل-، الجزائر، 2021، ص18.

[2] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص19.

من بين مميزات المسير الجبائي أن يكون على اطلاع دائم بالتشريعات المختلفة وتوقع التغيرات التي يمكن حدوثها مستقبلا بغرض اتخاذ القرارات المناسبة والتحضير المسبق لكل أمر طارئ، ولتحقيق ذلك يجب أن يتوفر المسير الجبائي على مجموعة من المهارات الأساسية نذكر منها ما يلي[1]:

- أن يكون ملما بمختلف القوانين الضريبية وأن يكتسب ثقافة تنبؤ قوية بها؛
- امتلاكه لمهارات الكمبيوتر لضمان الرقابة الجيدة لعملية التسيير الجبائي وضمان انتظامها؛
- أن يسعى دوما لتوقع الأثر المالي؛
- أن يكون محاضرا جيدا له روح دبلوماسية وشجاعة كافيه تمكنه من التحاور مع إدارة الضرائب مع ضرورة التحلي بالأخلاق المعنية؛
- أن تكون له ثقافة قانونية تسمح له بالتعامل مع المحامين وخبراء الضرائب؛

ثانيا: مؤهلات المسير الجبائي

يتوجب على كل مسير جبائي أن يكون متعدد الاختصاصات وذلك باعتبار أنه يتعامل مع مختلف قرارات التسيير سواء ما تعلق بالقرارات الروتينية أو الإستراتيجية، من بين شروط ومؤهلات المسير الجبائي ما يلي[2]:

1) التحكم في تقنيات التسيير

أي تكون لديه مؤهلات اتخاذ القرار والمتمثلة في القدرة على التنبؤ، تحديد البدائل وتقييمها، واختيار البديل المناسب مع إدراك الآثار المالية الناجمة عن هذا القرار.

2) التحكم في الجباية

ويظهر ذلك من خلال:

- معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الجبائي هذه التشريعات والنصوص هي بمثابة قاعدة معطيات ضرورية لاتخاذ القرارات.
- معرفة تقنيات وآليات المراجعة الضريبية واهتمامات إدارة الضرائب أثناء أي عملية رقابية ممكنة.

3) التحكم في تقنيات المحاسبة

في الفترات السابقة كانت المحاسبة تستخدم فقط للأغراض الجبائية، ومعايير التسجيل المحاسبي كانت تتأثر بشكل كبير بقواعد الجباية، كما أن التسيير الجبائي في أغلب المؤسسات من مهام مديرية المحاسبة المالية لذا على المسير الجبائي أن يكون متحكم في تقنيات المحاسبة وهو أمر مهم للغاية خاصة المراجعة الجبائية التي هي إحدى أدوات التسيير الجبائي تتداخل بشكل كبير وذلك لاعتمادها الأساسي على نظام المعلومات المحاسبي للقيام بالتشخيص المالي و الجبائي المؤسسة.

[1] أم كلثوم زيطوش وشريهان لمزاودة، نفس المرجع، ص18.

[2] نفس المرجع، ص ص19-20.

4) المعرفة القانونية

يجب على المسير الجبائي أن يكون على دراية بمختلف النصوص القانونية والتشريعات خاصة ما تعلق منها بالجانب الجبائي فيتطلب التعامل مع هذا النوع من النصوص مهارات خاصة ضرورية وقد تكون غير ضرورية في حالة دراسة نصوص عادية، والتشريعات قد تنطوي على بعض الغموض أو السكوت عن بعض الحالات مما قد يوقع المؤسسة في المجالات المحظورة على التسيير الجبائي وهو ما يطلق عليه "حدود التسيير الجبائي" المتمثلة في الحدود المالية والحدود القانونية وقد تنشأ منازعات بين إدارة الضرائب والمكلف بالضريبة وهذا الأمر يتطلب شخصا له دراية بمختلف الإجراءات القانونية الواجب اتباعها.

ثالثا: مهام المسير الجبائي

للمسير الجبائي عده مهام نذكر منها[1]:

1) السعي إلى الحكومة الجبائية وذلك من خلال قيامه ب:

- تسيير المعدل الفعلي للضريبة والفهم الجيد للمعلومة المالية من جانبها الجبائي؛
- إثارة اهتمام الإدارة للرهانات الجبائية بطريقة بيداغوجية؛
- إعداد روابط وعمليات منظمة للتبادل مع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة؛

2) تحسين العمل الجبائي داخل المؤسسة للقيام بذلك وجب عليه:

- إعادة النظر في أنظمة المؤسسة وقانون الأمن المالي من أجل تجاوز أهداف التوثيق واختيار كفاءة وموثوقية المعالجة، مراقبة البيانات والأخطاء التي تؤثر على الجباية؛
- الاقتراب أكثر من فكرة وحدات الأعمال BusinessUnits من أجل تنبؤ أفضل تقييم وتقوية مستوى التعليم الجبائي للعمليات التي تساهم في التسيير الجبائي والسعي إلى جباية جزئية أكثر تعمقا والتي ستعوض الجباية الكلية؛
- القيام بإعادة تمركز للاستثمارات حول التخطيط الجبائي(TaxPlanning) وإدارة المخاطر RiskManagement)؛

3) العمل على تقليل مواجهة الأخطار الجبائية من خلال ما يلي :

- اختيار استراتيجية جبائية أفضل من تحمل عبء العمل الجبائي؛
- القدرة على تشخيص المخاطر؛
- الإحاطة بالنصائح الملائمة ووضع المستشارين الجبائيين في وجه التحديات المؤسسة؛

2.2.1. خطوات عملية التسيير الجبائي

تتطلب عملية التسيير الجبائي واتخاذ القرار الجبائي مجموعة من المراحل والخطوات المتسلسلة التي يمكن توصيفها في النقاط التالية:

[1] خولة موهوبي و كوثر بلعيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص18-19.

أولا: تشخيص المشكلة وتحديد الهدف

تعتبر الخطوة الأولى في تحديد القرار وتكون ذات أهمية كبيرة في حال كان المشكل المطروح ذو طبيعة جبائية، إذ يتمثل دور المسير الجبائي في التركيز على دراسة الجانب الجبائي للبدائل المتاحة فقد يكون المشكل المطروح أمام المسير هو طريقة تمويل استثمار معين، فخيارات التمويل أمامه تكون متعددة: (اقتراض، تمويل ذاتي، رفع رأس المال، قرض إيجاري...)

وهناك جانبين يجب مراعاتهما أثناء قيام المسير بالاختيار وهي:

- ضمان أكبر قدر ممكن من المردودية وبالمقابل تقليل الأعباء منها الأعباء الضريبية.
- الحفاظ على الاستقلالية المالية اكبر قدر ممكن.

ثانيا: جمع المعلومات

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل، يتم خلالها جمع كل المعلومات الممكنة التي قد تكون لها أثر جبائي مباشر أو غير مباشر على اتخاذ القرار، تمكن هذه المرحلة من معرفة كل الخيارات الجبائية الممكنة وذلك بالاستناد إلى قاعدة معلومات جبائية شاملة تضم مختلف القوانين والتشريعات والقواعد الجبائية والتي تشمل قوانين مختلف الضرائب والرسوم، القانون التجاري، قانون الجمارك، القوانين المالية، الاتفاقيات الدولية، أحكام واجتهادات القضاء والإدارة في مجال المنازعات الجبائية وغيرها من النصوص ذات الأثر الجبائي، ويقتصر تعامل المسير الجبائي فقط مع المعلومات ذات الأثر الجبائي على موضوع اتخاذ القرار[1].

يعاني المسيرون الجبائيين من كثرة المعلومات أكثر مما هو الحال عند نقصها، خاصة عندما تكون أغلب تلك المعلومات ليس لها علاقة بالمشكلة وبالتالي يجب عليهم معرفة كيفية التعامل مع هذا الكم الهائل من المعطيات وفرزها إلى بيانات ضرورية وأخرى غير ضرورية[2].

ثالثا: تحديد الخيارات الممكنة

يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، و تنتج هذه الخيارات من[3]:

1) خيارات متضمنة في الأنظمة التفضيلية و التحفيزية؛
2) خيارات جبائية مباشرة؛
3) خيارات جبائية غير مباشرة أو ضمنية تنشأ عن سكوت أو عمومية النص؛
4) خيارات قانونية متاحة والتي تكون ذات أثر جبائي؛

[1] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص ص22-23.

[2] ياسين سعد غالب، **نظم المعلومات الإدارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998، ص 60.

[3] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 23.

رابعا: دراسة قابلية الخيارات للتطبيق

تستلزم هذه الخطوة أن يكون متخذ القرار قادرا على التنبؤ بالمستقبل وعلى التشخيص من أجل إدراك مختلف الجوانب الآنية والمستقبلية التي تساعد في تقييم الخيارات الممكنة[1].

تؤدي العوائق المالية، التجارية، التقنية و البشرية والمخاطر المختلفة إلى عدم إمكانية العديد من الخيارات الجبائية للتطبيق، فقد يكون أمام المؤسسة فرصة للقيام باستثمارات في مناطق محرومة مع امتيازات جبائية كبيرة لكن المنطقة تعاني من التدهور الأمني، انعدام المواد الأولية، نقص اليد العاملة...الخ ، هذه العوامل تجعل من الخيار غير قابل للتنفيذ.

يتم في هذه الخطوة إقصاء جميع الخيارات غير ممكنة التنفيذ مع الإبقاء على الخيارات الأخرى وفي النهاية يقوم المسير الجبائي بعرض الخيارات القابلة للتطبيق على متخذ القرار النهائي الذي قد يقوم بأخذها بعين الاعتبار في اتخاذ القرار.

خامسا: إدماج كل خيار قابل للتنفيذ في الدالة الكلية للقرار وتقييمها

تؤثر الجباية على اتخاذ القرار بصور دائمة، إذ أن كل عمليات المؤسسة ذات أثر رجعي وبشكل يختلف تبعا لطبيعة القرار المتخذ ومستوى المسؤولية وبعدة توجهات وذلك بحسب التغيرات في النصوص التي تعكس تغيرا في أهداف الشرع.

بما أن دالة القرار متعددة المتغيرات فانه من الضروري أن تقوم المؤسسة بإدراج عامل الجباية كأحد محددات القرار، الأمر الذي قد يحدث تغيير جدري عليه.

يتم خلال هذه المرحلة دمج كل خيار جبائي قابل للتنفيذ في دالة القرار الكلية لنتحصل على عدد من الدوال بعدد الخيارات القابلة للتنفيذ، بعدها يتم التقييم الكمي والنوعي للدوال المتحصل عليها.

يتمثل التقييم النوعي في دراسة مدى تجانس أهداف المسير مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة، أما التقييم الكمي فيتمثل في حساب الايرادات أو تكلفة كل دالة.

سادسا: اتخاذ القرار

بعد عملية التقييم الكمي والنوعي لمختلف الدوال المتحصل عليها يتم اختيار الأفضل من بينها والذي يتماشى مع أهداف القرار.

ننوه إلى أن عملية اتخاذ القرار ليست من اختصاص التسيير الجبائي بل هو نهاية مراحله، فهو يهدف بالأساس إلى التأكيد على أهمية الجباية في العملية التسييرية وليس إلى رهن القرار بجانبه الجبائي فحسب[2].

3.2.1. العوامل المؤثرة في التسيير الجبائي

هناك عدة عوامل تؤثر على التسيير الجبائي داخل المؤسسة، والتي تؤدي إلى نقص كفاءتها وتراجع أرباحها وكذا حصتها السوقية، تتمثل هذه العوامل في ما يلي:

[1] علي محمد منصور، **مبادئ الإدارة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999، ص 120.

[2] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص ص23-24.

- الخطر الضريبي؛
- الازدواج الضريبي؛
- الضغط الضريبي؛

أولا: الخطر الضريبي

يقصد به مجموع التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة نتيجة عدم احترامها للقواعد والقوانين والتشريعات الضريبية، تأتي هذه التكاليف في شكل عقوبات وغرامات تلتزم المؤسسة بدفعها وجوبا، والتي تؤدي إلى تشويه سمعتها لدى مصلحة الضرائب، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد نقص الفعالية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الضريبية.

ويتوقف تسيير الخطر الجبائي على قدرة المؤسسة على تحديد طبيعة العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها، وهي مسألة غير محسومة، تتوقف بدورها على مدى ملاءمة الاختيارات الضريبية مع مختلف أبعاد السياسة العامة للمؤسسة لذا فإن التسيير يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الضمان والأمن الضريبي من جهة، وتحديد الاختيارات اللازمة لتفادي هذا الخطر من جهة أخرى .

ثانيا: الازدواج الضريبي

يقصد به فرض ضريبتين أو أكثر على نفس الوعاء أو تكرار فرض ضريبة نفسها على نفس الفرد أو المال نفسه في مدة واحدة.

يؤثر الازدواج الضريبي على المؤسسة إذ يمثل عبئا إضافيا على عاتق المؤسسة ليضاف إلى جانب العبء الأصلي باعتبار أن الجزء الأكبر من الأرباح تمتصه الضريبة[1] .

ثالثا: الضغط الضريبي

وهو العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والناتج الداخلي الإجمالي، ويعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية[2].

3.1. الخيار الجبائي

إن الخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع هي إحدى الوسائل التي تستعملها الدولة، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الاستفادة من مختلف الامتيازات و الخيارات الجبائية المتاحة لها عندما تكون في وضعية قانونية معينة.

[1] يحيى لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–، الجزائر، 2007، ص ص80–85.

[2] حميد بوزيدة، **النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي ما بين الفترة 2004/1992**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2006، ص 135.

1.3.1. مفهوم الخيار الجبائي

كان ينظر إلى الخيار الجبائي في وقت مضى كمصطلح مهذب يخفي الرغبة في التهرب من الضريبة، أما في وقتنا الحالي ومع اختلاف الأنظمة والقوانين الجبائية للدول و تعدد أنظمة التفضيل و التحفيز الجبائي، أصبحت هذه الخيارات الجبائية المتاحة من بين الأدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي.

إن المعنى المباشر الذي يتبادر إلى الذهن عن الخيار الجبائي، يوحي بأن هذا الخيار متاح من خلال التشريعات والقوانين الجبائية فقط، لكن الحقيقة هي غير ذلك.

فالخيار الجبائي يقصد به أي بديل أو هامش حركة يمكن أن تمارسه المؤسسة بحيث ينقلها إلى وضعية جبائية جديدة، أي مادام لهذا الخيار آثار على جباية المؤسسة فهو خيار جبائي مهما كان أصله أو شكله القانوني[1].

2.3.1. أشكال الخيار الجبائي

يمكن الحديث عن ثلاثة أشكال للخيار الجبائي و هي كالتالي[2]:

1) الخيار الجبائي الصرف، وهو الناتج من التشريع و التنظيم الجبائي؛
2) الخيار الجبائي القانوني، وهو خيار نجد مصدره في النصوص القانونية غير الجبائية؛
3) الخيار الجبائي التسييري، وهو خيار ناتج عن متطلبات و ضرورات التسيير الجيد؛

الشكل الأول عبارة عن خيار جبائي مباشر، على عكس الآخران اللذان لهما آثار جبائية غير مباشرة.

أولا: الخيار الجبائي الصرف (المباشر)

هو مختلف البدائل التي يتيحها التشريع الجبائي للمؤسسة الموجودة في وضعية قانونية معينة، هذا الخيار قد يكون إما:

- صريحا في التشريع الجبائي، مثل اختيار الخضوع للضريبة على أرباح الشركات لغير المكلفين بها.
- ضمنيا، نتيجة سكوت أو عمومية النص، مثل سرد مختلف أنواع الاهتلاك دون تحديد الاستثمارات المعنية بها، بحيث يترك الخيار للمؤسسة مع التقيد ببعض الضوابط.

ثانيا: الخيار الجبائي القانوني

هو ذلك الخيار الذي تتضمنه النصوص القانونية والتنظيمية غير الجبائية، مثل اختيار الشكل القانوني للمؤسسة، هذا الخيار ذو طبيعة قانونية وسينتج عنه ظهور خيارات جبائية مباشرة ومتعددة، فإذا اختار شركاء تأسيس شركة أشخاص فهذا يضعهم أمام خيار جبائي وهو البقاء في النظام الجزافي أو العمل بالنظام الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال الذي يلغي هذا الخيار الممكن.

[1] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] نفس المرجع، ص21.

يوضح هذا المثال أن الخيارات الجبائية القانونية تتحكم في نطاق وعدد الخيارات الجبائية المباشرة، وهذا واضح من خلال تعريف الخيار الجبائي المباشر الذي يربطه بالوضع القانوني للمؤسسة.

ثالثا: الخيار الجبائي التسييري

يركز الشكلان السابقان للخيار الجبائي على المصدر القانوني له (نص جبائي أو نص آخر)، ويتم التحكيم بين مختلف تلك الخيارات تبعا للأهداف العامة للمؤسسة والأهداف الخاصة بكل مستوى في الهيكل التنظيمي لها.

هناك شكل ثالث للخيارات الجبائية لا نجد مصدره في النصوص القانونية والتنظيمية المختلفة، بل هو وليد متطلبات التسيير الجيد، مثال ذلك: دراسة المؤسسة و تحديدها لآجال الاستحاق على الزبائن و التفاوض على آجال الدفع للموردين، حتى تتمكن من إزالة الأثر السلبي على الخزينة الذي قد يسببه الفارق الزمني بين جمع و دفع الرسم على القيمة المضافة، أو اعتمادها على سياسة "عقد تحويل الفاتورة"، فالأمر يتعلق هنا باختيار في التسيير المالي أدى إلى آثار جبائية مفيدة للمؤسسة مكنتها من تفادي الأثر السلبي الذي قد يحدثه الرسم على القيمة المضافة والتأخر في تحصيل الحقوق على الزبائن على خزينة المؤسسة.

3.3.1.آثار الخيار الجبائي

لا يقتصر أثر الخيار الجبائي على تخفيف العبء الضريبي فحسب، بل يتعدى أثره إلى عدة مستويات في المؤسسة و يصل حتى التأثير في علاقاتها مع شركائها وزبائنها، فعلى سبيل المثال اختيار الخضوع للرسم على القيمة المضافة لغير المكلفين بها يؤدي إلى:

- التخفيف من العبء الضريبي بشكل غير مباشر.
- تحسين العلاقات التجارية، فمثل هذا الاحتيار سيسمح للزبائن المكلفين بالرسم باسترجاع الرسم المفوتر وبالتالي تحقيق سعر تكلفة أقل[1].

4.1. دلالة الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المفاهيم التي لقيت اهتمام العديد من الباحثين والغاية الأساسية التي تسعى المؤسسات لبلوغها، نظرا لأهميته في قياس كفاءة وفعالية الإدارة بالإضافة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وتحقيق أهدافها، من خلال الاستعانة بمؤشرات مالية تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها.

1.4.1. مفهوم الأداء المالي

يعبر الأداء عن نشاط شمولي يعكس قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لإمكانياتها وفق معايير وأسس محددة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل[2].

ويتخذ الأداء عدة أنواع لعل أهمها: الأداء المالي.

[1] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص160-161.

أولا: تعريف الأداء المالي

1) يمثل الأداء المالي " المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"[1].

2) "انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف أو يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة بأنه النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة، وهذا التعريف محدود فمن الممكن أن تحقق المؤسسة الاقتصادية النتيجة المطلوبة بالمقابل يكون هناك هدر في الموارد"[2].

3) "استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية، وهذا ما يتوقف على السياسة المالية للمؤسسة و التي تظهر من خلال[3]:

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم و مدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على التمويل سيؤثر على أدائها المالي؛
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بسيط لدورة الاستغلال سيؤدي لخلق مشاكل تسبب انخفاض الأداء المالي؛
- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزا فهذا يؤدي لزيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء والعكس؛

4) " ذلك الأداء الذي يشير إلى دور الأنشطة في إيجاد فعالية أو قيمة كنتيجة توظيف الموارد المتوفرة بأقل تكاليف مالية ممكنة للأهداف المالية المنشودة "[4].

وتبعا للتعاريف السابقة يتضح أن الأداء المالي يعبر عن قدرة وقابلية المؤسسة على استغلال الموارد المالية المتاحة لها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 45.

[2] ناصر بن سنة و يوسف قاشي، **مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المجلد 15، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج– البويرة–، الجزائر، 2021، ص251.

[3] نصر الدين بن نذير وأيوب شملال، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول"مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع"، يوم 25 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2017.

[4] ياسر تاج السر محمد سند و آخرون، **الأنشطة الحديثة للمراجعة و دورها في الأداء المالي بالتطبيق على شركة السكر السودانية المحدودة**، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 4، العدد2، كلية الاقتصاد، جامعة السودان، السودان، 2021، ص 28.

ثانيا: خصائص الأداء المالي

يتسم الأداء المالي بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في مايلي[1]:

1) أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الاستثمار في الأسهم التي تشير معاييرها إلى التقدم والنجاح عن غيرها؛
2) أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
3) وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
4) آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة؛
5) أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد جوانب القوة والضعف؛
6) تحفيز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛

ثالثا: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي بصورة عامة في تقويم أداء الشركات بطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد نقاط القوة والضعف في الشركة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وبصفة خاصة تنبع أهمية الأداء المالي في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها، بالإضافة إلى تقييم مستويات أدائها و فعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمرغوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي فيما يلي[2] :

- تقييم ربحية الشركة وسيولتها؛
- تقييم تطور نشاط الشركة ومديونيتها؛
- تقييم تطور توزيعات الشركة وحجمها؛

[1] نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2015، ص 79.

[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص46–48

بالإضافة إلى:

- رفع العوائد و خفض التكاليف[1]؛
- توفير المعلومات المناسبة من أجل ترشيد القرارات[2]؛

2.4.1.أهداف ومراحل الأداء المالي

أولا: أهداف الأداء المالي

يسعى الأداء المالي لتحقيق مجموعة من الأهداف تخص المستثمرين والإدارة، حيث تعد جزء من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

ويمكن توضيحها في النقاط التالية[3]:

1) تسريع العوائد وتسارع نمو الإيرادات وتعظيم مقسوم الربح وتخفيض التكاليف للمنتجات واستقرار الإيرادات أو زيادتها؛

2) تقديم صورة واضحة على الوضع المالي القائم للمؤسسة، فضلا عن تحفيز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل لها؛

3) السعي لتدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛

4) وسيلة لجذب المستثمرين إلى الاستثمار في المؤسسة، وتوفير آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهدافها؛

5) إتاحة الموارد المالية للمنظمة بفرص استثمارية في مختلف ميادين الأداء لتلبية احتياجات أصحاب المصالح؛

6) تمكين المستثمرين من التعرف ومتابعة أنشطة المؤسسة و طبيعتها بالإضافة إلى متابعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها، وتخمين مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر الأسهم؛

7) مساعدة المستثمرين في إجراء عمليات التحليل والمقارنة وكذلك تفسير البيانات المالية لاتخاذ القرارات المناسبة لأوضاع المؤسسة؛

8) المساهمة بشكل فعال في صياغة التقارير والإجراءات والبرامج المرتبطة بالعمل، وذلك من خلال الايجابيات الظاهرة التي تم التركيز عليها؛

9) تركيز الاهتمام على المهام المطلوب إنجازها وتوفير الموارد والطاقات بالإضافة إلى كونه يوفر تغذية عكسية عن المسارات نحو الأهداف، فهو يظهر مختلف الفجوات بين النتائج والأهداف التي تسهل عملية الرقابة، وبالتالي يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المطلوبة؛

---

[1] سماح عفيف عاشور الفار، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير مالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2018، ص 28.

[2] وليد محمد الشباني، **مبادئ المحاسبة و التقارير المالية**، الطبعة الأولى، دار العبيكان للنشر، الرياض، 2014، ص 618.

[3] جمال هداش محمد حسين، **دور خصائص نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء المالي من خلال إدارة علاقات الزبون**، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين– بغداد–، العراق، 2018، ص 88.

10) إحداث تحسينات في مختلف المستويات الإنتاجية والتسويقية والخدمية، وتحسين الاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة من خلال جمع المعلومات المالية لمختلف المصالح و معالجتها؛

11) إمكانية تحقيق التحسين في الأداء المالي، من خلال معرفة المنظمة لواقع أدائها المالي مع القيام بعمليات القياس، لذا فإنه من السهل عليها أن تقوم بالتحسينات الممكنة للأداء المالي المستقبلي؛

ثانيا: مراحل الأداء المالي

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للأداء المالي تمر عملية تقييمه بعدة مراحل وهي كالآتي [1] :

1) وجود أهداف محددة مسبقا

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء المالي لا تكون إلا إذا وجدت أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها تقييم الأداء في المؤسسة.

2) الحصول على البيانات و المعلومات الاحصائية

وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة والملاحق المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركات المشابهة.

3) قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، حيث يجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.

4) اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

وذلك يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، كما يساعدان أيضا على تحديد التصحيح المطلوب بوضوح.

5) مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير و تحديد الانحرافات

يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات الأزمة التي

[1] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر، 2017، ص 217.

تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وكلما كانت محكمة على النظم المالية و المحاسبية كلما كان كشف الانحراف أسرع.

6) تحليل و دراسة البيانات و المعلومات المتعلقة بالنشاط

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3.4.1. مؤشرات الأداء المالي

تعتبر المؤشرات المالية من الأدوات الأكثر استعمالا في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، باعتبارها الوسيلة التي يستطيع من خلالها المسيرون تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- مؤشرات التوازن المالي.
- مؤشرات مردودية المؤسسة.
- مؤشرات النسب المالية.

1.3.4.1. مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة و نذكر منها:

أولا: رأس المال العامل (fr)

يعرف بأنه " قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة بتمويل أصولها المتداولة" [1].

فرأس المال العامل هو مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها[2].

و يحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:

- من أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

[1] شيخة خميسي، **التسيير المالي للمؤسسة (دروس و مسائل محلولة)**، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 81.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص31.

1) أنواع رأس المال العامل

وتتمثل فيما يلي[1]:

- **رأس المال العامل الخاص:** يعبر عن مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويحسب بإحدى العلاقتين:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

- **رأس المال العامل الأجنبي:** يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا ينظر للديون كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

- **رأس المال العامل الإجمالي:** يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، ويشمل جموع الأصول المتداولة للمؤسسة من قيم الاستغلال و قيم قابلة للتحقيق وجاهزة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

2) حالات رأس المال العامل (fr)

يمكن التمييز بين ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي كالآتي [2]:

- 0<(fr): أي الأموال الدائمة > الأصول الثابتة، ويفسر ذلك بوجود هامش أمن مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدره الموارد الطويلة و المتوسطة الأجل.
- 0>(fr): أي الموارد الدائمة < الأصول الثابتة، ويفسر ذلك بوجود تمويل جزئي للأصول الثابتة و الاعتماد على التمويل قصير الأجل لأن الموارد الدائمة لا تغطي احتياجات طويلة الأجل.
- 0=(fr): أي الموارد الدائمة = الأصول الثابتة، ويفسر ذلك بأن المؤسسة في حالة توازن مالي.

[1] مبارك لسلوس، نفس المرجع، ص 39.

[2] شيخة خميسي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

يعرف بأنه " قسط و جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال والتي لم تغطى من طرف الموارد الدورية"[1].

تحسب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

(BFR)= احتياجات التمويل – موارد التمويل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

1) حالات رأس المال العامل

يمكن التمييز بين ثلاث حالات لاحتياجات رأس المال العامل وهي كما يلي[2] :

- BFR>0: أي أن استخدامات دورة الاستغلال أكبر من موارد الدورة، أي دورة الاستغلال لا تغطي كل الاحتياجات و ستمول هذه الاحتياجات قصيرة الأجل بالاعتماد على الفائض من مواردها طويلة الأجل.
- BFR<0: أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، و المؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس المال موجب لمواجهة الأخطار.
- BFR=0 : أي أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة.

ثالثا: الخزينة (TN)

هي مجموع الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة، أو هي عبارة عن الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الاحتياج في رأس المال العامل، ومن جهة أخرى هي الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها،

و تحسب بالعلاقة التالية[3] :

الخزينة (TN) = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

2.3.4.1. مؤشرات المردودية

أولا: المردودية الاقتصادية

تعبر المردودية الاقتصادية عن القدرة على حسن تسيير وكفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة من أجل تحقيق الأرباح، حيث أنه عند ارتفاعها تدل على أن المؤسسة ذات مردودية جيدة.

---

[1] اسماعيل سبتي و آخرون، **استخدام مؤشرات التسيير المالي و المحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الاعلامية الرياضية**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 35، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–، الجزائر، 2021، ص429.

[2] اسماعيل سبتي، نفس المرجع، ص ص429 –430.

[3] محمد البشير بن عمر و آخرون، **تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر– الوادي–، الجزائر، 2018، ص 170.

وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول

ثانيا: المردودية المالية

تعني المردودية المالية القدرة الكسبية أو الربحية لرؤوس الأموال المستثمرة، تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة العادية قبل الضرائب من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

ويمكن حسابها بالعلاقة التالية[2] :

المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب/ الأموال الخاصة

3.3.4.1. النسب المالية

تعد النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بمهامها، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة[3].

يمكن تقسيم هذه النسب المالية إلى: نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط .

أولا: نسب الربحية

هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، تستخدم هذه النسبة لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة محددة من الزمن[4].

تحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح = (صافي الربح / صافي المبيعات) X 100

ثانيا: نسب السيولة

يقصد بها قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية ومن ثم إعطائها الإمكانية أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية، ومن أهم النسب نجد نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المنخفضة، نسبة السيولة الجاهزة.

---

[1] Josette Peyrard, **Analyse financière,**8 ème edition, Librairie Vuibert, Paris, 1999, pp 181-182.

[2] رقية شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 311.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص ص41-42.

1) نسبة السيولة العامة: تقيس هذه النسبة مدى إمكانية الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات.

و تحسب وفق العلاقة التالية[1]:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

2) نسبة السيولة المنخفضة: تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

و تحسب على النحو التالي[2]:

نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الديون قصيرة الأجل

3) نسبة السيولة الجاهزة: تستخدم في قياس سيولة الشركة من خلال النقدية المتوفرة لديها.

وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / الديون قصيرة الأجل

ثالثا: نسب النشاط

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة في استخدام إدارة مواردها في تحقيق أكبر حجم من المبيعات. ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي[3] :

1) معدل دوران الأصول: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق المبيعات، و تحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول

2) معدل دوران المخزون: ويقيس عدد المرات التي تم فيها بيع المخزون خلال السنة. ويحسب حسب المعادلة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون

[1] عبد الستار الصياح، سعود العامري، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

[2] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[3] صافية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد8، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-،الجزائر، 2021، ص ص224-225.

3) معدل دوران المدينون: يقيس مدى كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل, وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة إدارة التحصيل.

ويحسب حسب المعادلة التالية:

معدل دوران المدينون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المدينون

4.4.1. العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يتوجب على المسيرين البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

تتلخص أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في[1]:

1) الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها. ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات. حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية، أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

2) المناخ التنظيمي: وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها، وعملياتها وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها لاتخاذها، وأسلوب إدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية. وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3) **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك و تكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات، والتي لابد لهذه الشركات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص48-51.

شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4)الحجم: يقصد به تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركات منها: إجمالي الموجودات أو الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، حيث يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا، فقد يشكل عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة. وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات فقد أجريت دراسات حول عالقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

خلاصة الفصل

التسيير الجبائي عبارة عن ممارسة وعملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة على تحقيق الأمن الجبائي وتخفيض الأعباء الضريبية لها باستعمال الوسائل المشروعة قانونيا.

حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة من تسيير جبائي فعال، لا بد من توفر مؤهلات خاصة في المسير الجبائي، كما أنه يجب أن يكون لدى مسيري المؤسسة وعي وإدراك كامل بأهمية المعطيات الجبائية من أجل اتخاذ القرار في ظل الخيارات الجبائية المتاحة.

يعبر الأداء المالي عن مدى نجاعة المؤسسة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها من أجل تحقيق الأهداف المالية، وأحد العوامل التي يساهم التسيير الجبائي في تحسينها.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بالجزائرية للمياه (ADE)- وحدة جيجل-

1.2. تقديم الجزائرية للمياه- وحدة جيجل-

2.2. مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي بالجزائرية للمياه- وحدة جيجل-

تمهيد

تعد الجزائرية للمياه–وحدة جيجل–من بين المؤسسات التي تنشط في الاقتصاد الوطني، وهي ذات طابع اقتصادي تهدف إلى تعظيم ربحيتها والمحافظة على مكانتها في السوق، مما يجعلها تعمل باستمرار وبأكبر نشاط وأقل تكلفة من أجل تعزيز مركزها المالي وتحسين أدائها المالي وبالتالي مزاولة نشاطها الاقتصادي.

ويعتبر التسيير الجبائي من بين العوامل التي تساعد في تحسين أدائها المالي من خلال الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي يمنحها المشرع الجبائي.

وتبعا لما سبق، وبغية التعرف على دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي بالجزائرية للمياه–وحدة جيجل– ومدى اهتمامها به، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- تقديم الجزائرية للمياه–وحدة جيجل–
- مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي بالجزائرية للمياه–وحدة جيجل–

1.2. تقديم الجزائرية للمياه–وحدة جيجل–

تعد الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– مؤسسة اقتصادية صناعية لها أهداف تسعى إلى تحقيقها، وفي مقدمتها هدف البقاء والاستمرارية، إضافة إلى تحقيق العديد من الرغبات الاقتصادية والاجتماعية.

1.1.2. نشأة الجزائرية للمياه –وحدة جيجل–

تأسست الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– سنة 1987 وتفرعت عن المؤسسة الأم الكائن مقرها بولاية قسنطينة، حيث كانت تسمى سابقا بمؤسسة توفير وتسيير وتوزيع المياه أما الآن فأصبحت تسمى بالجزائرية للمياه– وحدة جيجل–، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/101 المؤرخ في 21 أفريل 2001.

جاء إنشاء الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– في أعقاب الإصلاحات المؤسسية التي بدأتها الحكومة لضمان إدارة سليمة للموارد المالية في الولاية وفي نفس الوقت ضمان المصلحة العمومية وجودة الخدمة، حيث تتميز بكونها مستقلة مالية وذات شخصية معنوية، تخضع في علاقاتها بالدولة لجميع القواعد والنظم وتوزيعها على السكان، وهي من أهم التغيرات التي شهدتها المؤسسة.

2.1.2. تعريف الجزائرية للمياه –وحدة جيجل–

الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، صناعي وتجاري تتمتع بشخصية قانونية و استقلال مالي، تقع بالكلم الثالث المدخل الشرقي لولاية جيجل، وتعتبر من أهم المؤسسات الحساسة التي لها دور فعال في الاقتصاد الوطني وأهم ركيزة لاستمرار الحياة بالنسبة للمجتمع.

توضع المؤسسة تحت وصاية مديرية الموارد المائية لولاية جيجل، تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب عبر كامل تراب الولاية من خلال التكفل بنشاط تسيير عمليات إنتاج المياه الصناعية ومياه الشرب ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها، كذلك تجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها.

تسير الوحدة أكثر 120000 مشترك بواسطة 852 عامل منهم: 179 إطار،245 أعوان تحكم، 370 أعوان تنفيذ و 58 متمهن(ة).

إن الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– من بين المؤسسات التي أنشئت بغرض توفير المياه الصالحة للشرب لمشتركيها، وهذا بعد تقديمهم لطلب الاشتراك حيث تقوم المؤسسة بدراسة ملفات طلب الاشتراك التي تحتوى على الوثائق المرتبطة بعملية توصيل المياه والمتضمنة:

- طلب توصيل المياه
- نسخة من: عقد الملكية، عقد التسليم، عقد الكراء الطلب يكون ممضي من طرف صاحب الطلب.
- نسخة من السجل التجاري (النشاطات التجارية، الصناعات، السياحية).
- رخصة مصلحة الطرقات للبلدية.

- تسجيل حقوق الاشتراك.
- إمضاء عقد الاشتراك.

وعلى مستوى ولاية جيجل تقوم الجزائرية للمياه بتسيير قطاع المياه على مستوى 23 بلدية و نذكر منها: جيجل، العوانة، قاوس، الأمير عبد القادر، الطاهير، العنصر و الميلية، زيامة منصورية، الشحنة، برج الطهر، الشقفة، سيدي معروف، سطارة .

تتكون وحدة جيجل من خمسة مراكز : جيجل، الطاهير، الميلية، العنصر وقاوس، والجدول التالي يبين بطاقة تقنية للوحدة:

الجدول رقم (1.2): بطاقة تقنية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–

بطاقات تقنية	العدد المقدر
عدد السكان المزودين	624,195 نسمة
عدد الزبائن	198448
عدد الخزانات	172
قدرة التخزين و الاستيعاب	151,700 م³
عدد محطات المعالجة	03
شبكة توزيع المياه	1066 كلم
شبكة جر المياه	480 كلم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف رئيسة دائرة الموارد البشرية، بتاريخ 9ماي 2023.

3.1.2. أهداف الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–

تتبع أهداف الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–، من الأهداف العامة للجزائرية للمياه الأم في القسم الأكبر منها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1) مد المواطنين المشتركين المتواجدين تحت إقليمها بالمياه الصالحة للشرب.
2) تنظيم تسيير الخدمة العمومية للمياه الممنوحة للأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص لحساب الدولة أو الجماعات المحلية وفق اتفاقية تفويض الخدمة العمومية.
3) تحسين فعالية شبكات التحويل و التوزيع.
4) توفير الحاجيات من المياه بأكبر جودة ممكنة.
5) تصور برامج دولية مع المصالح العمومية لنشر ثقافة اقتصاد المياه.
6) تطوير مصادر غير تقليدية للمياه عند الحاجة.
7) ربط الزبائن الجدد و إمدادهم بالمياه الصالحة للشرب في ظروف مناسبة.

8) تطوير تقنيات التسيير وإصلاح نظام التسعيرة والتحصيل بإعطاء الماء قيمته الاقتصادية الحقيقية.

9) تحسين نوعية الماء و ذلك بالتحكم في تسيير شبكات المياه ومكافحة تبذيرها.

4.1.2. مهام الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–

من بين المهام التي تقوم بها الجزائرية للمياه نجد:

- تطبيق تسعيرة استهلاك المياه.
- إنتاج، معالجة واستغلال مصادر المياه .
- إنتاج، تحويل، و توزيع المياه الصالحة للشرب و مياه المصانع.
- الخدمة العمومية لمياه الشرب الهادفة لضمان وفرة المياه للمواطنين في ظروف مقبولة عالميا و الساعية لتلبية أقصى طلب لمستعملي شبكة المياه العمومية و يتم تنفيذ هذه المهمة بالتشاور مع السلطات المحلية.
- استغلال و تسيير صيانة الأنظمة و المنشآت الكفيلة بالإنتاج و المعالجة والتحويل و التخزين و توزيع المياه الصالحة للشرب و المياه الصناعية.
- مراقبة نوعية المياه الموزعة.

5.1.2. استعراض الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه –وحدة جيجل–

يعتبر الهيكل التنظيمي بمؤسسة الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– وسيلة قاعدية للتسيير والتنظيم من أجل حركة المعلومات بسرعة وبسهولة بين مختلف مصالح المكاتب.

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه – وحدة جيجل–:

الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–

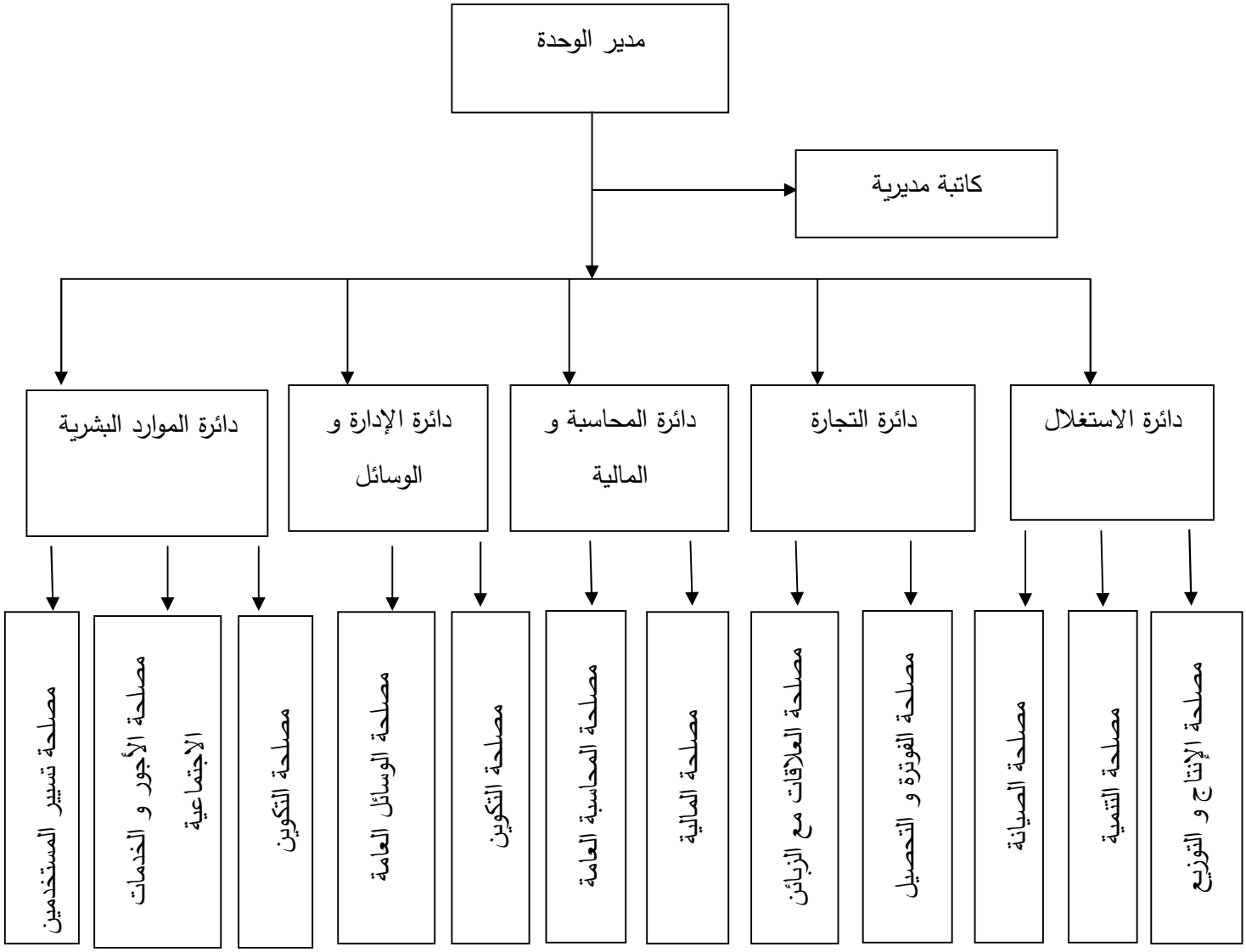

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة، بتاريخ 9 ماي 2023.

من خلال قراءة الشكل، نلاحظ أن الجزائرية للمياه–وحدة جيجل– تتكون من خمس دوائر رئيسية، كل دائرة مقسمة على مصالح تقوم بوظائف معينة، يمكن شرحها كما يلي:

1) دائرة الإدارة و الوسائل

هي هيئة مكلفة بضمان برنامج خاص بالتموينات والمشروبات والقيام بمختلف عمليات الإصلاح صيانة السيارات و شحنات وتسيير المخزون بشكل يضمن السير الحسن لمختلف المصالح و المراكز.

أ. مصلحة التموين

وهي مصلحة متواجدة على مستوى دائرة التموينات حيث أن مهمته الأساسية تكمن في:

- عملية إدخال البضائع إلى المخزون وتصنيفها؛

- إعداد سندات الدخول، سندات الخروج أي أنها مكلفة بتسيير المخزونات إذ تساعد على تموين مختلف المصالح التابعة للوحدة في الوقت اللازم وبالكمية المطلوبة، وهذه المصلحة تتكون عن رئيس فرقة أمناء المخازن؛

ب. مصلحة الوسائل العامة و المرأب: تتمثل مهامها في:

- توفير كافة الوسائل المادية اللازمة بشكل يمكن مختلف المصالح والأقسام من تأدية المهام المسندة إليها في أحسن الظروف؛
- تموين وتسيير المخزونات ومسك سجل الجرد؛
- الإعداد الدوري التقريري للاحتياجات المتعلقة بالوسائل الواجب إتاحتها لمختلف هيئات مصالح المؤسسة؛
- ترتيب وحفظ كل الوثائق المكتوبة والمخططة المتعلقة بتسيير المؤسسة؛

2) دائرة المحاسبة و المالية

تقوم إدارة المالية والمحاسبة بالإشراف على جميع العمليات المحاسبية والمالية ومتابعة الحالة المالية للمؤسسة وتضم ثلاث مصالح:

أ. مصلحة المحاسبة العامة

تهتم بمتابعة المعالجة المحاسبة والتسجيل في السجلات والدفاتر المحاسبية، كما يقوم بإعداد الميزانيات بمختلف أنواعها كل دائرة على حدة وبالتفصيل لكل مصلحة وهذا من أجل وضع التنبؤات والتوقعات بالنسبة للسنة المقبلة كما تقوم بعدة عمليات عند الشراء والبيع.

ب. مصلحة الميزانية و المحاسبة

تقوم بالإشراف على تحديد أسعار المنتوجات وفقا للمعايير والتكاليف التي تدخل في تصنيف المنتج وتكمن مهامها في:

- إعداد الميزانيات بمختلف أنواعها كل دائرة؛
- تحديد مختلف التكاليف؛
- لتفادي الأخطاء و استدراك النقائص و إرسالها إلى المصالح المعنية؛

ج. الخزينـة

وتكمن مهمتها الأساسية في متابعة المداخل والمصاريف المحققة من طرف المؤسسة وتهتم بتمويل احتياجات الاستغلال ومراجعة الوثائق والسندات المحاسبية المرتبطة بعملية الإيرادات والنفقات التي تقوم بها المؤسسة.

- ضمان و متابعة و تنفيذ العمليات للمؤسسة؛
- تحصيل إيرادات المؤسسة و دفع نفقاتها؛
- مسك حركات الأموال لحساب المؤسسة يوميا؛

3) دائرة التجارة

وتضم مصلحتين: مصلحة العلاقات مع المشتركين ومصلحة الفوترة والتحصيل. ولهذه المصلحتين علاقات تعاون وتنسيق مع بقية المراكز والقطاعات.

أ. **مصلحة العلاقات مع المشتركين**

وهي علاقة تكاملية فيما بينها إذ تقوم بمعالجة مشاكل المشتركين مع مختلف المراكز.

ب. **مصلحة الفوترة و التحصيل** : تعتمد على تحرير الفواتير للمشتركين في كل ثلاثي:

- مسك المعلومات للمقاييس الجديدة للعدادات بحيث تستقبل من طرف المراكز جداول الدفع؛
- يتم تحويل الفواتير المحررة إلى المراكز بغرض التوزيع؛
- إعداد مختلف الفواتير وسحبها؛
- تحصيل أموال المؤسسة المستحقة عبد المشتركين؛
- إعداد التقرير الشهري للنشاط التجاري لجميع الأنواع من الفواتير؛

4) دائرة الاستغلال: تتكون من ثلاث مصالح هي:

أ. مصلحة الصيانة: ويكمن نشاطها في صيانة التجهيزات الإلكتروميكانيكية وصيانة محطات الضخ وآبار الإنتاج .

ب. مصلحة الإنتاج و التوزيع: و تكمن في:

- متابعة برنامج التوزيع و الضخ؛
- متابعة و مراقبة الإنتاج؛
- وضع برامج الاستغلال؛

ج. مصلحة تنمية نشاطات الاستغلال

متابعة برامج الاستثمار على مستوى شبكات التوزيع وكذلك متابعة ومراقبة إشغال الربط، إشغال التزويد بالمياه الجديدة.

ويكمن دور هذه المصلحة في متابعة ومراقبة الخدمات والأعمال التي تقام على مستوى المراكز والقطاعات لمركز الطاهير وجيجل وقطاع الأمير عبد القادر، الميلية والعوانة.

5) دائرة الموارد البشرية

وهي الهيئة المكلفة بالمتابعة وتطبيق التشريعات وقوانين العمل المتعلق بالتوظيف علاقات العمل الاجتماعية، الانضباط والنصوص المنظمة للعلاقات القائمة بين المستخدم والعامل والمحيط الداخلي للمؤسسة وتهيئة وتوفير كل الوسائل البشرية التي تتطلبها عملية تسير المؤسسة وتتشكل من ثلاثة فروع وهي كالتالي: مصلحة تسيير المستخدمين، مصلحة الأجور والخدمات الاجتماعية، مصلحة التكوين.

2.2. مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل–

إن معرفة العلاقة القائمة بين التسيير الجبائي والأداء المالي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– ينطوي على حساب مجموعة من المؤشرات التي تعكس الأداء المالي للوحدة من ناحية. ومن ناحية أخرى، تبين مدى الدور الذي يسهم به التسيير الجبائي في هذا الأداء.

1.2.2. التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

أولا: التوازن المالي

إن عملية دراسة وتحديد دور التسيير الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي المتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1) رأس المال العامل (FR)

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (2.2): رأس المال العامل للجزائرية للمياه–وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	1871687.04	2590179.71	3738188.2	4279556.35
الأصول الثابتة	1072638.78	1306808.36	1683458.23	2679488.03
رأس المال العامل	799048.26	1283371.35	2054729.97	1600068.32

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01–04).

من خلال قراءة وتحليل الجدول، يتبين أن رأس المال العامل سجل قيما موجبة على مدار الأعوام الأربع ا حيث سجل عام 2019 أعلى قيمة في رأس المال العامل مقارنة بعامي 2017، 2018 و2020، أين بلغت 2054729.97 دج. ويمكن تفسير ذلك بوجود هامش أمان ناتج عن فائض في الأموال الدائمة المتبقية بعد تمويل الأصول الثابتة؛ بمعنى أن المؤسسة استطاعت تمويل استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة وحققت فائضا.

2) احتياجات رأس المال العامل (BFR)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

الجدول رقم (3.2): احتياجات رأس المال العامل للجزائرية للمياه–وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
(الأصول المتداولة– القيم الجاهزة)	2832438.04	2571318.48	2658027.25	3211841.38
(الديون قصيرة الأجل– سلفات مصرفية)	3944241.94	4375980.50	3281556.05	3506561.78
احتياجات رأس المال العامل	-1111803.9	-1804662.02	-623528.8	-294720.4

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01–04).

من خلال قراءة وتحليل الجدول، يتبين أن قيمة احتياجات رأس المال العامل كانت سالبة على مدار الأعوام الأربع. ويمكن تفسير ذلك، بأن المؤسسة كان لها القدرة على تغطية احتياجات دوراتها من أموالها الدائمة وهذا من الناحية المالية يعتبر جيد.

3) الخزينة (TN)

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (4.2): الخزينة الصافية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
رأس المال العامل	799048.26	1283371.35	2054729.97	1600068.32
احتياجات رأس المال العامل	-1111803.9	-1804662.02	623528.8	-294720.4
الخزينة الصافية	1910852.16	3088033.37	2678258.77	1894788.72

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01–04).

من خلال قراءة وتحليل الجدول، يلاحظ تحقيق الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لخزينة موجبة على مدار الأعوام الأربع، أين سجل عام 2018 أكبر قيمة مقارنة بالأعوام الثلاث السابقة. ويفسر ذلك بقدرة رأس المال

العامل للوحدة على تمويل احتياجات الدورة مع بقاء فائض في شكل سيولة يمكن المؤسسة من تمويل جزء من أصولها المتداولة، وبالتالي، تحقيق توازنها المالي.

ثانيا: ربحية ومردودية المؤسسة

تعبر الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية، أما المردودية فهي مدى قدرة المسيرين في المؤسسة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل الحصول على عائد.

1) الربحية

هامش الربح =(صافي الربح/ رقم الأعمال) × 100

الجدول رقم (5.2): هامش الربح للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

	2017	2018	2019	2020
صافي الربح (دج)	1258774.16	1588395.65	1234289.36	2984237.86
رقم الأعمال (دج)	3376249.58	3443308.52	3862675.78	4168487.87
هامش الربح(%)	37.28	46.12	31.95	71.59

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (05–08).

يتبين من خلال قراءة وتحليل الجدول، تحقيق الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لهامش ربح مرتفع ومتزايد لعامي 2017 و2018 بنسبة 37.28% و46.12 %على التوالي، في حين تراجع المعدل إلى أقل من 32% عام 2019 ليعاود الارتفاع وبشكل كبير عام 2020 ويبلغ 71.59%. ويفسر ذلك بالزيادة المرتفعة لرقم الأعمال وصافي الربح، وهذا ما يدل على أن الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– في حالة جيدة.

2) المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول

الجدول رقم (6.2): المردودية الاقتصادية للجزائرية للمياه–وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
نتيجة الاستغلال	1205736.29	1795141.77	1663669.26	3188125.57
مجموع الأصول	5815928.98	6966160.20	7019744.26	7786118.13
المردودية الاقتصادية	0.20	0.25	0.23	0.40

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم(01–08).

يتبين من خلال قراءة وتحليل الجدول، تحقيق الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لمردودية اقتصادية مرتفعة ومتزايدة لعامي 2017 و2018 بقيمة 0.20 و0.25على التوالي، وهذا راجع إلى التحسن في تسيير عناصر دورة الاستغلال. في حين تراجعت قيمتها إلى0.23عام 2019 لتعاود الارتفاع بشكل كبير عام 2020 وتبلغ0.40، ويفسر هذا بالزيادة في احتياجات دورة الاستغلال. وبالتالي، فإن هذا يدل عن حسن كفاءة وتسيير الوحدة في الاستخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح.

3) المردودية المالية

المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب / الأموال الخاصة

الجدول رقم (7.2): المردودية المالية للجزائرية للمياه –وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
النتيجة العادية قبل الضرائب	1205736.29	1795141.77	1663669.26	3188125.57
الأموال الخاصة	1491110.48	1871775.46	2708633.82	2958608.15
المردودية المالية	0.8	0.9	0.6	1.07

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01–08).

من خلال قراءة وتحليل الجدول، نلاحظ تحقيق الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لمردودية مالية متزايدة على مدار عامي 2017 و2018 بـ 0.8 و0.9 على التوالي، وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة والنتيجة العادية قبل الضرائب. في حين، تراجعت قيمتها عام 2019 نتيجة انخفاض قيمة النتيجة العادية قبل الضرائب مما يدل على انخفاض نتيجة الاستغلال كذلك زيادة التكاليف وانخفاض الفوائض المالية، لتعاود بعدها الارتفاع وبشكل كبير عام 2020 وتبلغ القيمة 1.07 بسبب الزيادة الكبيرة في النتيجة العادية قبل الضرائب. وبالتالي، فإن هذا يدل على أن المؤسسة قد حققت ربحا وعائدا ناتج عن استثمار أموال المؤسسة ما يعني أنها في وضعية جيدة.

ثالثا:التصريحات الضريبية

1) الضرائب التي تخضع لها الجزائرية للمياه– وحدة جيجل–

يترتب على الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– مجموعة من الضرائب والرسوم أهمها: الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، حقوق الطابع.

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA):** هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي، وتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الإستهلاكات الوسطية للسلع والخدمات[1].

يخضع نشاط الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للرسم على القيمة المضافة بمعدلات: 7%، 9 %، 13%، 14%، 17%،19%.

- **الرسم على النشاط المهني (TAP):** هو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الممارسون لنشاط صناعي، أو تجاري أو غير تجاري(مهني)، بغض النظر عن نتيجة المؤسسة، وتوزع حصيلته بحسب نسب معينة تحدد في قوانين المالية السنوية[2]. وبالنسبة للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– يستحق الرسم على النشاط المهني بقيمة 2% من رقم الأعمال في فترة الدراسة.
- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):** ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة[3].

الجدول رقم (8.2):الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في الجزائرية للمياه –وحدة جيجل–

المبلغ الشهري الخاضع للضريبة على الدخل IRG	نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي
أقل من20.000	0%
من 20.001 إلى 40.000	23%
من 40.001 إلى80.000	27%
من 80.001 إلى160.000	30%
من 160.001 إلى320.000	33%
أكثر من320.000	35%

المصدر: قانون المالية للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 31، الجزائر، 2022.

- **حقوق الطابع:** هو ضريبة تخص عمليات البيع المفوترة والمحصلة نقدا.

2) تواريخ التصريحات الشهرية(G50)

يلزم القانون المكلفين بتقديم تصريحات شهرية صنف 50 وذلك قبل 20 يوما الأولى من الشهر الموالي حيث أن الضرائب المعنية بعملية التسجيل هي:

- الرسم على النشاط المهني (TAP)

[1] نبيل قطاف، **دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، 2008، ص 67.

[2] نادية سوداني، **الرسم على النشاط المهني بين حتمية البقاء أو الزوال و أثر ذلك على حصيلة الجباية المحلية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 1، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي– تيسمسيلت–، الجزائر، 2017، ص 75.

[3] ناصرمراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة البليدة، الجزائر، 2003، ص 26.

- الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- حقوق الطابع (Droit de timbre).
- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

الجدول رقم (9.2): تواريخ تقديم التصريحات الشهرية

2017	2018	2019	2020
11/01/2017	11/01/2018	13/01/2019	13/01/2020
13/02/2017	13/02/2018	11/02/2019	11/02/2020
12/03/2017	13/03/2018	12/03/2019	12/03/2020
12/04/2017	12/04/2018	14/04/2019	13/04/2020
10/05/2017	10/05/2018	13/05/2019	11/05/2020
12/06/2017	11/06/2018	12/06/2019	08/06/2020
13/07/2017	12/07/2018	14/07/2019	13/07/2020
09/08/2017	13/08/2018	12/08/2019	10/08/2020
11/09/2017	11/09/2018	13/09/2019	10/10/2020
12/10/2017	10/10/2018	14/10/2019	12/10/2020
14/11/2017	12/11/2018	11/11/2019	11/11/2020
13/12/2017	11/12/2018	13/12/2019	13/12/2020

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من قسم المحاسبة والمالية، بتاريخ 12ماي 2023.

من خلال الجدول، يتبين النزام الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– بتقديم تصريحها الشهري بأنواعه الأربع على مدار سنوات الدراسة. وهذا يدل على الالتزام الفعلي من قبل الوحدة للآجال القانونية للتصريحات الجبائية الشهرية ما يعكس الكفاءة في إدارة هذا الجانب في الوحدة، ويعود عليها بالفائدة المتمثلة في تجنب غرامات مالية (غرامة التأخير) عند التصريح تبعا للقانون الضريبي الجزائري.

وبناء على ذلك، يمكن القول أن وحدة جيجل تتمتع بتسيير جيد لتصريحاتها الجبائية.

ثالثا: الوفورات الضريبية

يعتبر الوفر الضريبي مصطلح مالي مرتبط باتخاذ القرارات المستقبلية وآثارها المالية في عملية المفاضلة بين الخيارات المتاحة للشركة[1].

[1] محمد خطاب، **الوفر الضريبي وأهميته عند اتخاذ القرارات المالية**، تاريخ التصفح 31 ماي 2023، 21:00، متاح على الموقع https://www.business4lions.com.

1) الوفر الضريبي الناجم عن الاهتلاكات والمؤونات

يسمح القانون الضريبي الجزائري للمؤسسات بمعاملة أقساط الإهتلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي كما يؤدي التسيير الجيد للمؤونات إلى تحقيق وفر ضريبي معتبر لصالح المؤسسة، وهذا ما نلاحظه بالنسبة للجزائرية للمياه – وحدة جيجل– حيث استفادت من وفورات ضريبية ناتجة عن الاهتلاكات والمؤونات.

الجدول رقم (10.2): الوفورات الضريبية الناجمة عن الاهتلاكات و المؤونات للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

	2017	2018	2019	2020
الاهتلاكات والمؤونات (دج)	190163.91	940377.46	862873.58	814207.33
معدل الضريبة (%)	19	19	19	19
الوفر الضريبي (دج)	36131.14	178671.71	163945.98	154699.39

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (05–08).

من خلال قراءة وتحليل الجدول، يلاحظ تحقيق الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– وفرا ضريبيا على مدار الأعوام الأربع أين شهد عام 2018 أكبر قيمة بمقدار 178671.71 دج بزيادة قدرها 142540.57 دج مقارنة بعام 2017، لتشهد قيمة الوفر انخفاضا ملحوظا في العامين المواليين. ويفسر مقدار هذا الوفر بإجمالي الاهتلاكات والمؤونات المسجلة في كل عام.

2) الوفر الضريبي الناتج عن الإستفادة من إعفاء جزئي على الرسم على النشاط المهني

تستفيد الجزائرية للمياه_وحدة جيجل_ من تخفيض متعلق بالرسم على النشاط المهني قدره 25% من رقم الأعمال وذلك وفقا للتشريع الضريبي الجزائري.

الجدول رقم (11.2): الوفر الضريبي الناجم عن الرسم على النشاط المهني لأشهر مختارة للجزائرية للمياه– وحدة جيجل للفترة (2017_ 2020)

	رقم الأعمال المعفى (دج)	معدل الضريبة (%)	الوفر الضريبي (دج)
ماي 2017	0	0	0
ماي 2018	9257.21	2	187.14
ماي 2019	9584.10	2	191.68
ماي 2020	0	0	0

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (09–12).

يتبين من خلال قراءة وتحليل الجدول، استفادت الجزائرية للمياه –وحدة جيجل– من إعفاء ضريبي خلال شهر ماي من عامي 2018 و2019 بمعدل (2%) على جزء من رقم الأعمال، والذي حقق لها وفرا ضريبيا

قدر بـ 187.14 دج و191.68 دج على التوالي. في حين، لم تستفد من الإعفاء عامي 2017 و2020 بسبب غيابه في عام 2017 وإلغائه عام 2020.

بالمحصلة، واعتمادا على ما تم تحليله في مرحلة الاستغلال يتضح أن للتسيير الجبائي دورا إيجابيا في تحسين التوازن المالي للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– اعتمادا على الأثر الملموس للوفورات الضريبية الناجمة عن الإعفاء المتعلق بالرسم على النشاط المهني، الاهتلاكات و المؤونات على الخزينة وتوفير تدفقات نقدية هذا من ناحية.

كما أنه ساهم أيضا في تحسين المردودية من خلال تأثير التصريحات الضريبية على النتيجة الصافية، حيث أن الجزائرية للمياه – وحدة جيجل–، قامت بالتحكم في مواعيد استحقاق التصاريح الجبائية، وبالتالي، لم تتعرض لعقوبات جبائية.

2.2.2.التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

في هذا المنحى، سيتم النظر إلى مؤشر التمويل الذاتي، ومدى اعتماد الوحدة على القروض في تمويل احتياجاتها.

1) التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي من النتيجة الصافية بعد اقتطاع الضريبة بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات.

وتحسب :

التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات

الجدول رقم (12.2): تطور التمويل الذاتي في الجزائرية للمياه –وحدة جيجل– للفترة (2017–2020)

الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	1258774.16	1588395.65	1234289.36	2984237.86
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	190163.91	940377.46	862873.58	814207.33
التمويل الذاتي	1448938.07	2528773.11	2097162.94	3798445.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (05–08).

من خلال قراءة وتحليل الجدول، يلاحظ تحقيق الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– قيم موجبة لقدرة التمويل الذاتي على مدار الأعوام الأربع، مع تذبذب هذه القيمة بين الانخفاض والارتفاع لتسجل عام 2020 أكبر قيمة

لقدرة التمويل الذاتي مقارنة بالأعوام الثلاث، ويفسر ذلك بالزيادة الملحوظة في النتيجة الصافية مع انخفاض في حجم مخصصات الإهتلاكات والمؤونات التي كان لها الأثر الإيجابي من ناحية أخرى.

2) القروض

يعتبر الاقتراض أحد البدائل التمويلية والمصادر التي تسهم في تحقيق مزايا عديدة للمؤسسة إذا ما أحسنت إدارتها، ولعل أبرزها المزايا الجبائية أين تعتبر القروض أقل المصادر التمويلية كلفة الناحية الجبائية، وهذا من شأنه أن يسهم في تحقيق وفر ضريبي مهم للمؤسسة.

مع ذلك، فإن الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لم تستفد من مزايا هذا البديل التمويلي بالنظر لعدم اعتمادها على القروض في تمويل احتياجاتها.

3) التمويل الإيجاري

يعتبر التمويل الإيجاري أحد البدائل التمويلية والمصادر التي تسهم في تحقيق مزايا عديدة للمؤسسة إذا ما أحسنت إدارتها، ولعل أبرز هذه المزايا تحقيق وفورات ضريبية بالإضافة إلى الأقساط التي تدفعها المؤسسة والتي تعد بمثابة مصاريف قابلة للخصم من الوعاء الضريبي.

رغم كل هذه المزايا الجبائية التي يكفلها التشريع الجبائي الجزائري إلا أن الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لم تقم بهذا النوع من التمويل، مما يعني حرمانها من فرص الاستفادة من التحفيزات والمزايا الضريبية الخاصة بالتمويل الإيجاري.

3.2.2. التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

يضمن القانون الجزائري مجموعة من الامتيازات والحوافز الضريبية التي تسهم في ترقية و تطوير الاستثمار، خاصة تلك الاستثمارات التي تكون في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

تمنح الوكالة المزايا على أساس نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي وفق الآتي[1]:

أولا: النظام العام

و ينقسم إلى مرحلتين:

1) مرحلة الإنجاز (إعفاء لمدة 3 سنوات)

وأهم المزايا التي تحصل عليها المؤسسة في هذا المنحى:

- إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية؛

2) مرحلة الاستغلال(إعفاء لمدة 3 سنوات)

أهم المزايا التي تحصل عليها المؤسسة تتمثل في:

[1] أسماء بغو، **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–، الجزائر، 2015، ص ص83–85.

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS)؛
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

ثانيا: النظام الاستثنائي

ويطبق على المناطق التي تتطلب تنمية والمشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني وفق التسلسل المرحلي أدناه:

1) المناطق التي تستدعي التنمية

وهي المناطق التي تحتاج تنمية وتكلفة أكثر من المناطق الأخرى، وتتمثل في مرحلتين:

أ) مرحلة الإنجاز(إعفاء لمدة 3 سنوات)

- إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة غير المستثناة؛
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية؛
- حقوق التسجيل 2 بالألف.

ب) مرحلة الاستغلال(إعفاء لمدة 10 سنوات)

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

2) المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني

يتم فيها منح الامتياز وفق مرحلتين كمايلي:

أ) مرحلة الإنجاز (إعفاء لمدة 5 سنوات)

- إعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل؛
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية و الإشهارات القانونية؛

ب) مرحلة الاستغلال (إعفاء من 3 إلى 10 سنوات)

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

رغم كل الامتيازات الجبائية التي تحصل عليها المؤسسات الاقتصادية عند ممارسة وظيفتها الاستثمارية، إلا أن الجزائرية للمياه –وحدة جيجل– غير معنية بهذا الامتياز كما هو حال الشركة الأم، بالنظر لأن دور الجزائرية للمياه قائم على تزويد السكان بمياه الشرب، واستغلال المنشآت المائية و عملية التوزيع وما يتبعها، أما الاستثمار المائي بكل معانيه فهو من صلاحية وزارة الموارد المائية والأمن المائي.

خلاصة الفصل

تسعى الجزائرية للمياه –وحدة جيجل– إلى إدارة جبايتها بشكل كفء وفعال، والاستفادة من مختلف الامتيازات الجبائية التي تقرها القوانين والتشريعات الضريبية، وقد كان لها نصيب من ذلك في ما يرتبط بتحقيق وفورات ضريبية والإعفاء الجزئي من بغض أنواع الضرائب والرسوم، مما ساهم على حد معين في تحسين ملاءتها المالية، هذا من ناحية. لكن لم يكن لها فرصة الاستفادة من المزايا الضريبية الناجمة عن التمويل بالقروض والتمويل الإيجاري بحكم عدم اعتمادها على البديلين. مع ذلك، فإن التزامها الدائم اتجاه الإدارة الجبائية يلمس له قيمة فيما يرتبط بسمعتها، وبالتالي، انعكاسه على أدائها المالي بشكل إيجابي.

الخاتمة

تسعى الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– إلى ضبط بوصلة التسيير الجبائي وإدارة جبايتها بشكل كفء وفعال، باستخدام مختلف الوسائل والأدوات واستغلال كل الخيارات الجبائية المتاحة من قبل المشرع الجزائري، مع الحرص على التقيد بالالتزامات الضريبية اتجاه الإدارة الجبائية، مما ساهم في تحسين أدائها المالي، رغم تضييعها لفرص الاستفادة من مزايا أخرى بسبب عدم تنويعها في بدائلها التمويلية، ويبقى الدور الإيجابي للتسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة بشكل عام و وحدة الجزائرية للمياه– جيجل– متوقف على الإدارة الكفؤة والرشيدة لمواردها بمختلف أنواعها.

أولا: نتائج الدراسة

- يمكن التسيير الجبائي الأمثل المؤسسة من الحصول على مزايا ضريبية، في ظل الخيارات الجبائية المتاحة من طرف المشرع الجبائي الجزائري؛
- مؤشرات الأداء المالي وسيلة هامة تسعى المؤسسات من خلالها إلى كشف الانحرافات والأخطاء ومراجعتها للوصول إلى الأهداف المسطرة ومنه تحفيز الإدارة لتحقيق نتائج أفضل؛
- التسيير الجبائي له دور في التحكم في التكاليف الجبائية؛
- تحرص الجزائرية للمياه –وحدة جيجل– على الوفاء بالتزاماتها الجبائية في الآجال القانونية؛
- ساهم التسيير الجبائي خلال مرحلة الاستغلال في تخفيض العبء الضريبي عن طريق تحقيق وفورات ضريبية معتبرة؛ مما انعكس إيجابا على أدائها المالي؛
- لا تستفيد الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– من الامتيازات والتحفيزات الضريبية الخاصة بالتمويل الإيجاري والتمويل بالقروض لعم الاعتماد عليها في تمويل احتياجاتها؛
- لا تستفيد الجزائرية للمياه– وحدة جيجل– من الامتيازات الجبائية التي تحصل عليها المؤسسات الاقتصادية عند ممارسة وظيفتها الاستثمارية؛

ثانيا: الاقتراحات

بعد استيفاء أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات نجملها في النقاط الآتية:

- ضرورة إنشاء مصلحة مستقلة للتسيير الجبائية منفصلة عن مصلحة المحاسبة والمالية، تعني بترشيد الاختيارات الجبائية ومتابعة تطبيقها لتحقيق الفعالية الجبائية؛
- العمل على تطبيق العامل الجبائي كأداة لتقييم كفاءة المسيرين، والاسهام في زيادة مستوى الثقافة الجبائية لدى المسيرين في المؤسسة من خلال التكوين ما يسهل عملية انتقائهم للخيارات الجبائية؛
- تشجيع المؤسسات التي تقوم بواجباتها الجبائية، ومنحها الامتيازات الضريبية حتى تحفزها على الالتزام الطوعي بالتشريعات الجبائية؛

ثالثا: آفاق الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد حددت آفاق الدراسة كما يلي:

- أثر العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية.

- دور الثقافة الجبائية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- تحليل العلاقة بين المسير المالي والمسير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1) إبراهيم عبد الحميدعباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الاولى، دار النفائس للمنشر والتوزيع، عمان، 2008.
2) مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3) وليد محمد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقارير المالية**، الطبعة الأولى، دار العبيكان للنشر، الرياض، 2014.
4) ياسين سعد غالب ، **نظم المعلومات الإدارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998.
5) حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات دراسة تحليلة في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
6) شيخة خميسي، **التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
7) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8) عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9) علي محمد منصور، **مبادئ الإدارة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999.
10) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الاولى، رام الله، فلسطين، 2008.
11) مبارك لسلوس، **التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
12) محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ب. المقالات

1) اسماعيل سبتي وآخرون، **استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 35، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف– المسيلة– ،الجزائر،2021.

2) حكيمة بوسلمة وسهام كردودي، **مساهمة التسيير الجبائي في تحسبن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد15، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة –، الجزائر،2018.

3) حمزة بن سويسي وعبد الوهاب سليماني، **دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الحوار الفكري، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية– أدرار–، الجزائر.

4) زهية لموشى، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، العدد 11، المجلد 6، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر، 2018.

5) صابر عباسي و محمود فوزي شعوبي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات بولاية بسكرة**، مجلة الباحث، العدد12، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر،2013.

6) صافية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–، الجزائر،2021.

7) محمد البشير بن عمر وآخرون، **تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد لخضر– الوادي–، الجزائر،2018.

8) نادية سوداني، **الرسم على النشاط المهني بين حتمية الزوال أو البقاء وأثر ذلك على حصيلة الجباية المحلية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي– تيسمسيلت–، الجزائر،2017.

9) ناصر بن سنة ويوسف قاشي، **مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج– البويرة–، الجزائر، 2021.

10) ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد2، جامعة البليدة، الجزائر، 2003.

11) ياسر تاج السر محمد سند وآخرون، **الأنشطة الحديثة للمراجعة ودورها في الأداء المالي بالتطبيق على شركة السكر السودانية المحدودة**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد2، كلية الاقتصاد، جامعة السودان، السودان، 2021.

ج. الرسائل الجامعية

1) أسماء بغو، **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في ترقية الإستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، الجزائر، 2015.
2) أم كلثوم زيطوش وشريهان لمزاودة، **دور التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل–، الجزائر، 2021 .
3) أميرة فتحة، **دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، 2018 .
4) إيمان زراولية ومريم بن بخمة، **مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل، الجزائر، 2022 .
5) جمال هداش محمد حسين، **دور خصائص نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء المالي من خلال إدارة علاقة الزبون**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين–بغداد–، العراق، 2018.
6) حميد بوزيدة، **النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي ما بين الفترة 2004/1992**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 .
7) خولة موهوبي وكوثر بلعيفة، **واقع التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–، الجزائر، 2020 .
8) سماح عفيف عاشور الفار، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير مالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2018.
9) سهام باشا، **تأثير التحفيز الضريبي على الإستثمار**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، 2020.
10) صالح حميداتو، **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر، 2012.
11) عبد الرزاق ريغي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، الجزائر، 2016.
12) محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر،2017.

13) محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر، 2003.
14) نبيل قطاف، **دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر،2007.
15) نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2015.
16) يحيى لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–، الجزائر، 2007.

د. الملتقيات والمؤتمرات

1) الحواس زواق، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول "صناعة القرار في المؤسسة الاقتصادية"، يومي: 24 و25 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–، الجزائر، 2009.
2) نصر الدين بن نذير وأيوب شملال، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول"مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع"، يوم 25 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2017.

هـ. النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1) قانون المالية للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 31، الجزائر، 2022.

و. المواقع الإلكترونية

1) رزان صلاح، **قانون تشجيع الاستثمار**، تاريخ التصفح: 2023/03/14، 16:00متاح على الموقع https://mawdoo3.io/article/5595.
2) محمد خطاب، **الوفر الضريبي وأهميته عند اتخاذ القرارات المالية**، تاريخ التصفح 31 ماي 2023، 21:00، متاح على الموقع https://www.business4lions.com.

المراجع باللغة الأجنبية

1) Jacques Duhem et Michel Jammes, **Audit et gestion fiscale de l'entreprise,** édition Formation Entreprise, France, 1996.
2) Josette Peyrard, **Analyse financière,**8 ème edition, Librairie Vuibert, Paris, 1999.

الملاحق

الملحق رقم (1.2): الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2017

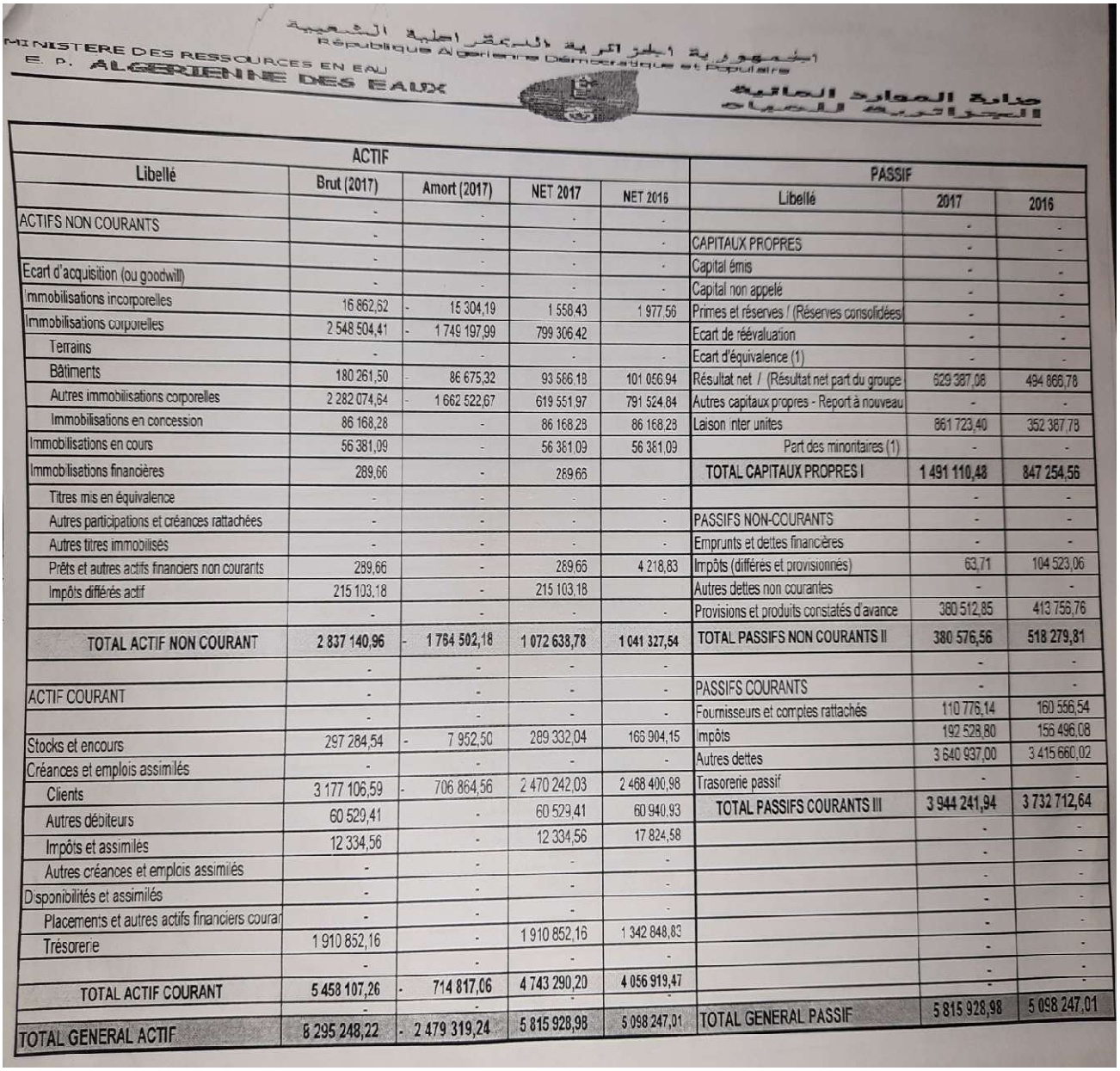

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU
E. P. ALGERIENNE DES EAUX

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

جداية الموارد المائية
الجزائرية للمياه

ACTIF					PASSIF		
Libellé	Brut (2017)	Amort (2017)	NET 2017	NET 2016	Libellé	2017	2016
	-	-	-	-		-	-
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-	CAPITAUX PROPRES	-	-
	-	-	-	-	Capital émis	-	-
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	-	-	-	-	Capital non appelé	-	-
Immobilisations incorporelles	16 862,52	- 15 304,19	1 558,43	1 977,56	Primes et réserves / (Réserves consolidées)	-	-
Immobilisations corporelles	2 548 504,41	- 1 749 197,99	799 306,42		Ecart de réévaluation	-	-
Terrains	-	-	-	-	Ecart d'équivalence (1)	-	-
Bâtiments	180 261,50	- 86 675,32	93 586,18	101 056,94	Résultat net / (Résultat net part du groupe	629 387,06	494 866,78
Autres immobilisations corporelles	2 282 074,64	- 1 662 522,67	619 551,97	791 524,64	Autres capitaux propres - Report à nouveau	-	-
Immobilisations en concession	86 168,28	-	86 168,28	86 168,28	Laison inter unites	861 723,40	352 387,78
Immobilisations en cours	56 381,09	-	56 381,09	56 381,09	Part des minoritaires (1)	-	-
Immobilisations financières	289,66	-	289,66		TOTAL CAPITAUX PROPRES I	1 491 110,48	847 254,56
Titres mis en équivalence	-	-	-	-		-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-	PASSIFS NON-COURANTS	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-	Emprunts et dettes financières	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	289,66	-	289,66	4 218,83	Impôts (différés et provisionnés)	63,71	104 523,06
Impôts différés actif	215 103,18	-	215 103,18		Autres dettes non courantes	-	-
	-	-	-	-	Provisions et produits constatés d'avance	380 512,85	413 756,76
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 837 140,96	- 1 754 502,18	1 072 638,78	1 041 327,54	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	380 576,56	518 279,81
	-	-	-	-		-	-
ACTIF COURANT	-	-	-	-	PASSIFS COURANTS	-	-
	-	-	-	-	Fournisseurs et comptes rattachés	110 776,14	160 556,54
Stocks et encours	297 284,54	- 7 952,50	289 332,04	166 904,15	Impôts	192 528,80	156 496,08
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-	Autres dettes	3 640 937,00	3 415 660,02
Clients	3 177 106,59	- 706 864,56	2 470 242,03	2 468 400,98	Trasorerie passif	-	-
Autres débiteurs	60 529,41	-	60 529,41	60 940,93	TOTAL PASSIFS COURANTS III	3 944 241,94	3 732 712,64
Impôts et assimilés	12 334,56	-	12 334,56	17 824,58		-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-		-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-		-	-
Placements et autres actifs financiers courant	-	-	-	-		-	-
Trésorerie	1 910 852,16	-	1 910 852,16	1 342 848,83		-	-
	-	-	-	-		-	-
TOTAL ACTIF COURANT	5 458 107,26	- 714 817,06	4 743 290,20	4 056 919,47		-	-
	-	-	-	-			
TOTAL GENERAL ACTIF	8 295 248,22	- 2 479 319,24	5 815 928,98	5 098 247,01	TOTAL GENERAL PASSIF	5 815 928,98	5 098 247,01

الملحق رقم (2.2): الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2018

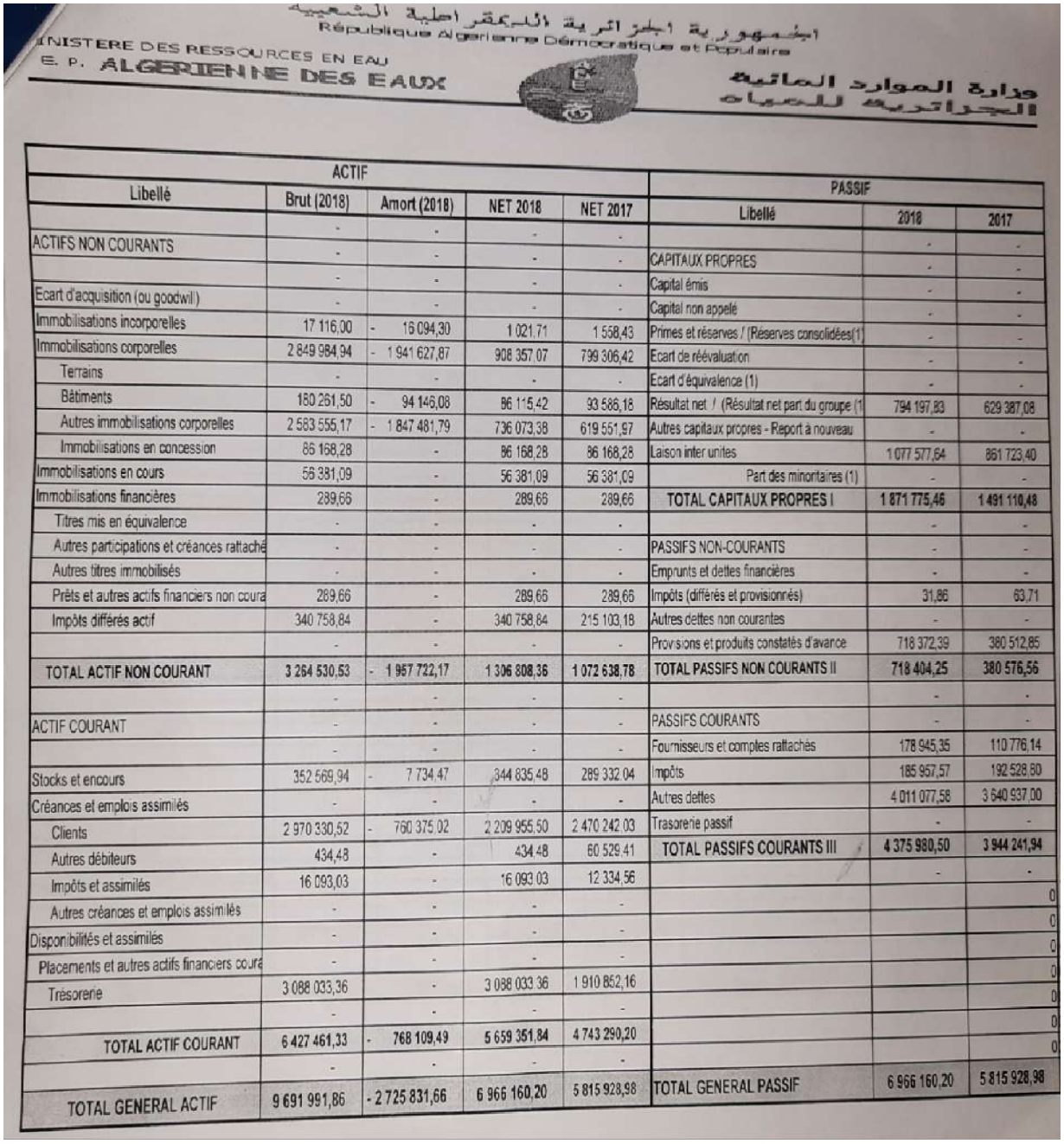

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU
E. P. ALGERIENNE DES EAUX

وزارة الموارد المائية
الجزائرية للمياه

ACTIF					PASSIF		
Libellé	Brut (2018)	Amort (2018)	NET 2018	NET 2017	Libellé	2018	2017
	-	-	-	-		-	-
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-	CAPITAUX PROPRES	-	-
	-	-	-	-	Capital émis	-	-
Ecart d'acquisition (ou goodwil)	-	-	-	-	Capital non appelé	-	-
Immobilisations incorporelles	17 116,00	- 16 094,30	1 021,71	1 558,43	Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)	-	-
Immobilisations corporelles	2 849 984,94	- 1 941 627,87	908 357,07	799 306,42	Ecart de réévaluation	-	-
Terrains	-	-	-	-	Ecart d'équivalence (1)	-	-
Bâtiments	180 261,50	- 94 146,08	86 115,42	93 586,18	Résultat net / (Résultat net part du groupe (1	794 197,83	629 387,08
Autres immobilisations corporelles	2 583 555,17	- 1 847 481,79	736 073,38	619 551,97	Autres capitaux propres - Report à nouveau	-	-
Immobilisations en concession	86 168,28	-	86 168,28	86 168,28	Laison inter unites	1 077 577,64	861 723,40
Immobilisations en cours	56 381,09	-	56 381,09	56 381,09	Part des minoritaires (1)	-	-
Immobilisations financières	289,66	-	289,66	289,66	TOTAL CAPITAUX PROPRES I	1 871 775,46	1 491 110,48
Titres mis en équivalence	-	-	-	-		-	-
Autres participations et créances rattaché	-	-	-	-	PASSIFS NON-COURANTS	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-	Emprunts et dettes financières	-	-
Prêts et autres actifs financiers non cour	289,66	-	289,66	289,66	Impôts (différés et provisionnés)	31,86	63,71
Impôts différés actif	340 758,84	-	340 758,84	215 103,18	Autres dettes non courantes	-	-
	-	-	-	-	Provisions et produits constatés d'avance	718 372,39	380 512,85
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 264 530,53	- 1 957 722,17	1 306 808,36	1 072 638,78	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	718 404,25	380 576,56
	-	-	-	-		-	-
ACTIF COURANT	-	-	-	-	PASSIFS COURANTS	-	-
	-	-	-	-	Fournisseurs et comptes rattachés	178 945,35	110 776,14
Stocks et encours	352 569,94	- 7 734,47	344 835,48	289 332,04	Impôts	185 957,57	192 528,60
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-	Autres dettes	4 011 077,56	3 640 937,00
Clients	2 970 330,52	- 760 375,02	2 209 955,50	2 470 242,03	Trasorerie passif	-	-
Autres débiteurs	434,48	-	434,48	60 529,41	TOTAL PASSIFS COURANTS III	4 375 980,50	3 944 241,94
Impôts et assimilés	16 093,03	-	16 093,03	12 334,56		-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-			0
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-			0
Placements et autres actifs financiers cour	-	-	-	-			0
Trésorerie	3 088 033,36	-	3 088 033,36	1 910 852,16			0
	-	-	-	-			0
TOTAL ACTIF COURANT	6 427 461,33	- 768 109,49	5 659 351,84	4 743 290,20			0
	-	-	-	-			
TOTAL GENERAL ACTIF	9 691 991,86	- 2 725 831,66	6 966 160,20	5 815 928,98	TOTAL GENERAL PASSIF	6 966 160,20	5 815 928,98

الملحق رقم (3.2): الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2019

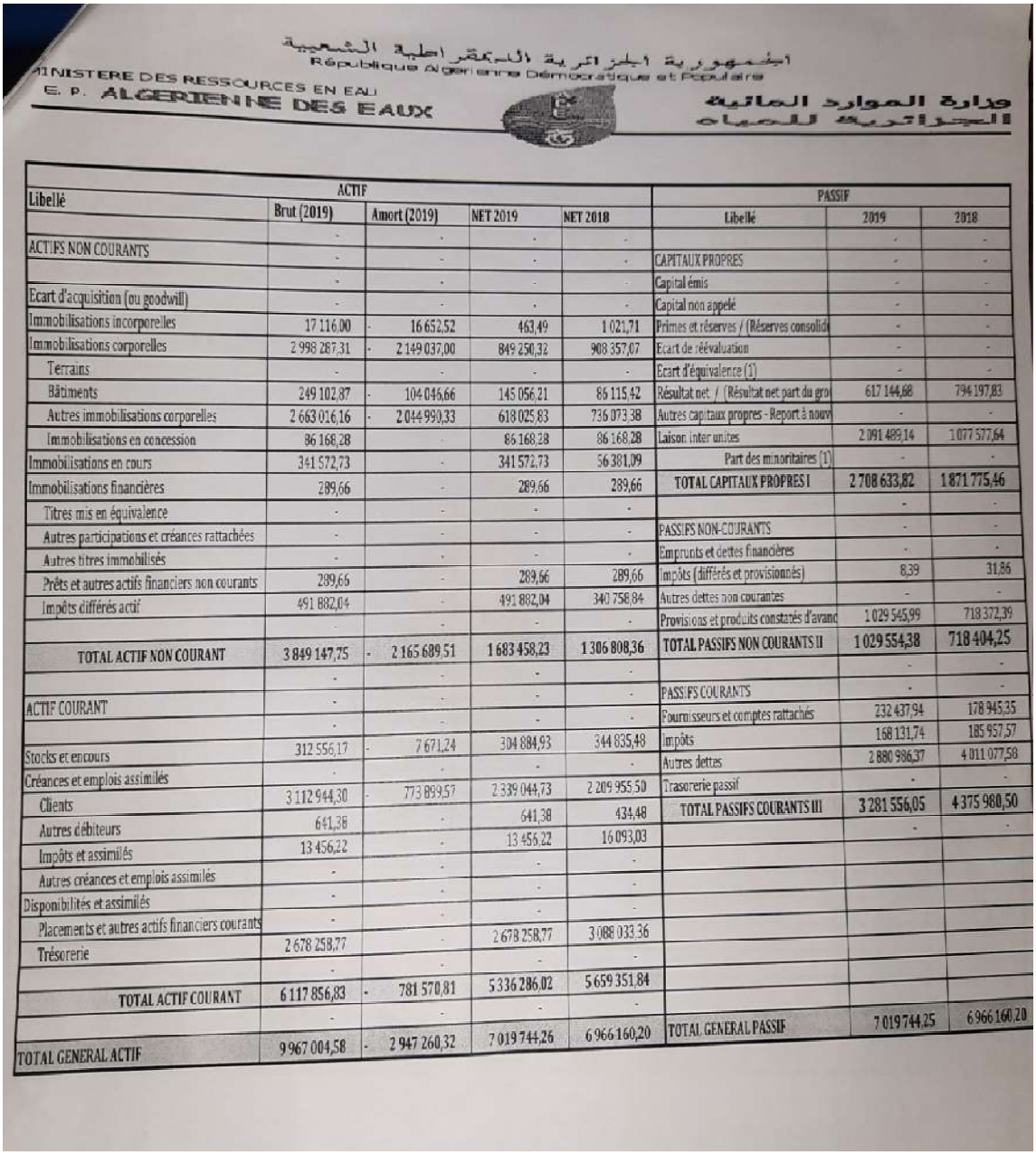

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU
E. P. ALGERIENNE DES EAUX

وزارة الموارد المائية
الجزائرية للمياه

ACTIF					PASSIF		
Libellé	Brut (2019)	Amort (2019)	NET 2019	NET 2018	Libellé	2019	2018
	-	-	-	-		-	-
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-	CAPITAUX PROPRES	-	-
	-	-	-	-	Capital émis	-	-
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	-	-	-	-	Capital non appelé	-	-
Immobilisations incorporelles	17 116,00	- 16 652,52	463,49	1 021,71	Primes et réserves / (Réserves consolidé	-	-
Immobilisations corporelles	2 998 287,31	- 2 149 037,00	849 250,32	908 357,07	Ecart de réévaluation	-	-
Terrains	-	-	-	-	Ecart d'équivalence (1)	-	-
Bâtiments	249 102,87	- 104 046,66	145 056,21	86 115,42	Résultat net / (Résultat net part du gro	617 144,68	794 197,83
Autres immobilisations corporelles	2 663 016,16	- 2 044 990,33	618 025,83	736 073,38	Autres capitaux propres - Report à nouv	-	-
Immobilisations en concession	86 168,28	-	86 168,28	86 168,28	Laison inter unites	2 091 489,14	1 077 577,64
Immobilisations en cours	341 572,73	-	341 572,73	56 381,09	Part des minoritaires (1)	-	-
Immobilisations financières	289,66	-	289,66	289,66	TOTAL CAPITAUX PROPRES I	2 708 633,82	1 871 775,46
Titres mis en équivalence	-	-	-	-		-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-	PASSIFS NON-COURANTS	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-	Emprunts et dettes financières	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	289,66	-	289,66	289,66	Impôts (différés et provisionnés)	8,39	31,86
Impôts différés actif	491 882,04	-	491 882,04	340 758,84	Autres dettes non courantes	-	-
	-	-	-	-	Provisions et produits constatés d'avanc	1 029 545,99	718 372,39
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 849 147,75	- 2 165 689,51	1 683 458,23	1 306 808,36	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	1 029 554,38	718 404,25
	-	-	-	-		-	-
ACTIF COURANT	-	-	-	-	PASSIFS COURANTS	-	-
	-	-	-	-	Fournisseurs et comptes rattachés	232 437,94	178 945,35
Stocks et encours	312 556,17	- 7 671,24	304 884,93	344 835,48	Impôts	168 131,74	185 957,57
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-	Autres dettes	2 880 986,37	4 011 077,58
Clients	3 112 944,30	- 773 899,57	2 339 044,73	2 209 955,50	Trasorerie passif	-	-
Autres débiteurs	641,38	-	641,38	434,48	TOTAL PASSIFS COURANTS III	3 281 556,05	4 375 980,50
Impôts et assimilés	13 456,22	-	13 456,22	16 093,03		-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-			
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-			
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-			
Trésorerie	2 678 258,77	-	2 678 258,77	3 088 033,36			
	-	-	-	-			
TOTAL ACTIF COURANT	6 117 856,83	- 781 570,81	5 336 286,02	5 659 351,84			
	-	-	-	-			
TOTAL GENERAL ACTIF	9 967 004,58	- 2 947 260,32	7 019 744,26	6 966 160,20	TOTAL GENERAL PASSIF	7 019 744,25	6 966 160,20

الملحق رقم (4.2): الميزانية المالية للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2020

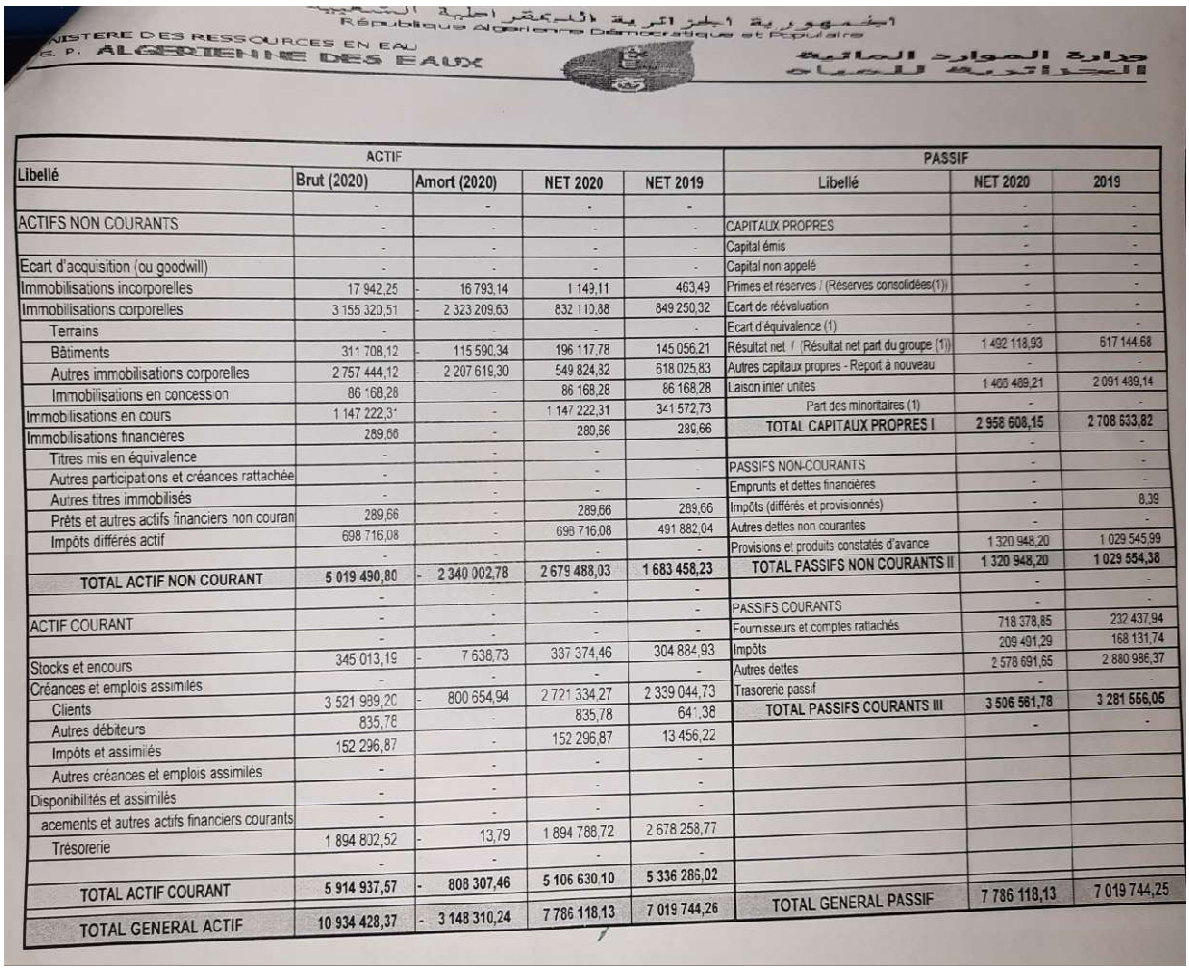

République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU

E. P. ALGERIENNE DES EAUX

جزائرية للمياه

ACTIF					PASSIF		
Libellé	Brut (2020)	Amort (2020)	NET 2020	NET 2019	Libellé	NET 2020	2019
	-	-	-	-			
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-	CAPITAUX PROPRES	-	-
	-	-	-	-	Capital émis	-	-
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	-	-	-	-	Capital non appelé	-	-
Immobilisations incorporelles	17 942,25	- 16 793,14	1 149,11	463,49	Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	-	-
Immobilisations corporelles	3 155 320,51	- 2 323 209,63	832 110,88	849 250,32	Ecart de réévaluation	-	-
Terrains	-	-	-	-	Ecart d'équivalence (1)	-	-
Bâtiments	311 708,12	- 115 590,34	196 117,78	145 056,21	Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	1 492 118,93	617 144,68
Autres immobilisations corporelles	2 757 444,12	- 2 207 619,30	549 824,32	518 025,83	Autres capitaux propres - Report à nouveau	-	-
Immobilisations en concession	86 168,28	-	86 168,28	86 168,28	Liaison inter unités	1 466 469,21	2 091 439,14
Immobilisations en cours	1 147 222,31	-	1 147 222,31	341 572,73	Part des minoritaires (1)	-	-
Immobilisations financières	289,66	-	289,66	289,66	TOTAL CAPITAUX PROPRES I	2 958 608,15	2 708 633,82
Titres mis en équivalence	-	-	-	-		-	-
Autres participations et créances rattachée	-	-	-	-	PASSIFS NON-COURANTS	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-	Emprunts et dettes financières	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courant	289,66	-	289,66	289,66	Impôts (différés et provisionnés)	-	8,39
Impôts différés actif	698 716,08	-	698 716,08	491 882,04	Autres dettes non courantes	-	-
	-	-	-	-	Provisions et produits constatés d'avance	1 320 948,20	1 029 545,99
TOTAL ACTIF NON COURANT	5 019 490,80	- 2 340 002,78	2 679 488,03	1 683 458,23	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	1 320 948,20	1 029 554,38
	-	-	-	-		-	-
ACTIF COURANT	-	-	-	-	PASSIFS COURANTS	-	-
	-	-	-	-	Fournisseurs et comptes rattachés	718 378,85	232 437,94
Stocks et encours	345 013,19	- 7 638,73	337 374,46	304 884,93	Impôts	209 491,29	168 131,74
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-	Autres dettes	2 578 691,65	2 880 986,37
Clients	3 521 999,20	- 800 664,94	2 721 334,27	2 339 044,73	Trasorerie passif	-	-
Autres débiteurs	835,78	-	835,78	641,38	TOTAL PASSIFS COURANTS III	3 506 561,78	3 281 556,05
Impôts et assimilés	152 296,87	-	152 296,87	13 456,22		-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-			
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-			
acements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-			
Trésorerie	1 894 802,52	- 13,79	1 894 788,72	2 678 258,77			
	-	-	-	-			
TOTAL ACTIF COURANT	5 914 937,57	- 808 307,46	5 106 630,10	5 336 286,02			
TOTAL GENERAL ACTIF	10 934 428,37	- 3 148 310,24	7 786 118,13	7 019 744,26	TOTAL GENERAL PASSIF	7 786 118,13	7 019 744,25

الملحق رقم (5.2): جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2017

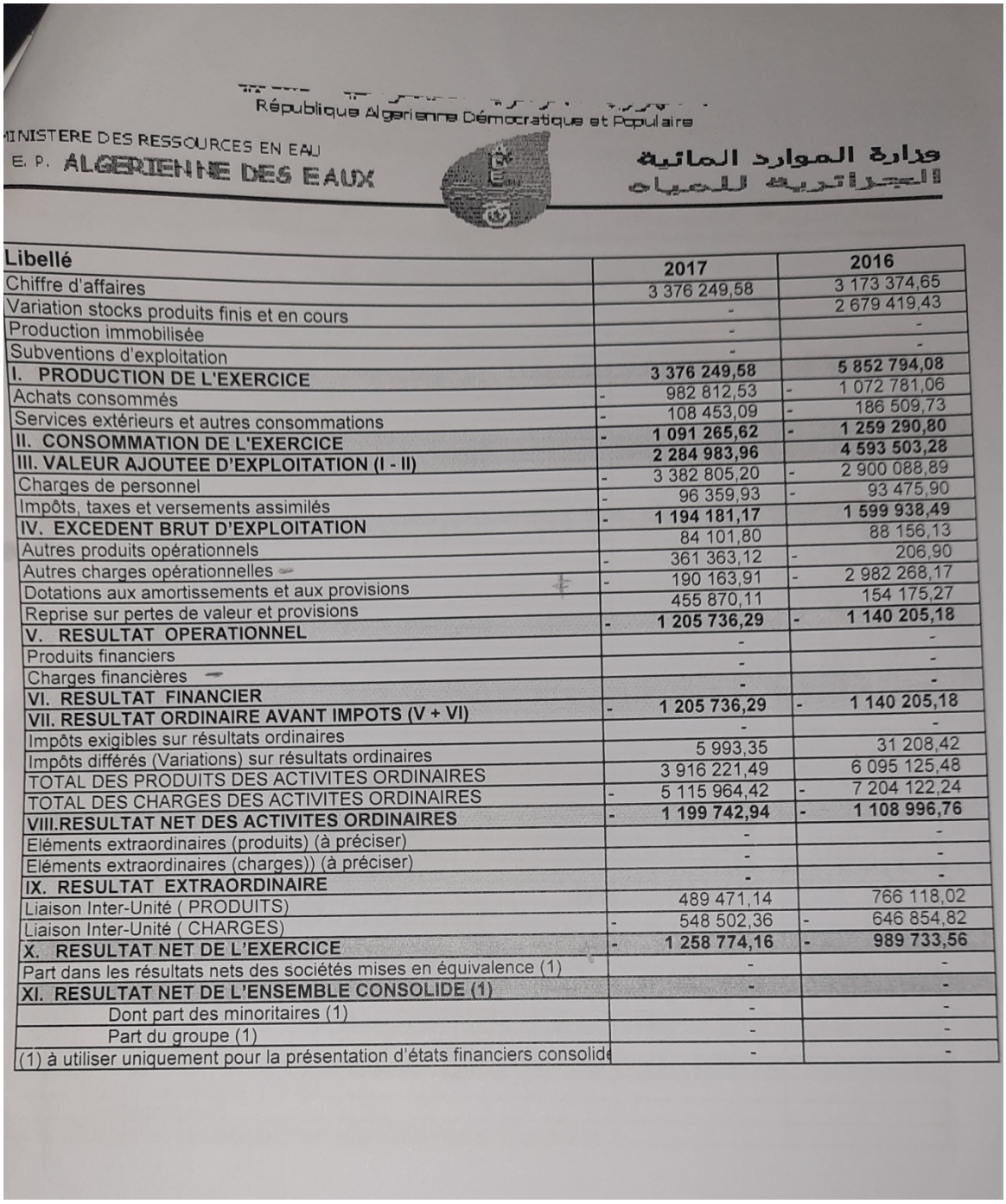

République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU

E. P. ALGERIENNE DES EAUX

وزارة الموارد المائية

الجزائرية للمياه

Libellé	2017	2016
Chiffre d'affaires	3 376 249,58	3 173 374,65
Variation stocks produits finis et en cours	-	2 679 419,43
Production immobilisée	-	-
Subventions d'exploitation	-	-
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	**3 376 249,58**	**5 852 794,08**
Achats consommés	- 982 812,53	- 1 072 781,06
Services extérieurs et autres consommations	- 108 453,09	- 186 509,73
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**- 1 091 265,62**	**- 1 259 290,80**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**2 284 983,96**	**4 593 503,28**
Charges de personnel	- 3 382 805,20	- 2 900 088,89
Impôts, taxes et versements assimilés	- 96 359,93	- 93 475,90
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**- 1 194 181,17**	**1 599 938,49**
Autres produits opérationnels	84 101,80	88 156,13
Autres charges opérationnelles	- 361 363,12	- 206,90
Dotations aux amortissements et aux provisions	- 190 163,91	- 2 982 268,17
Reprise sur pertes de valeur et provisions	455 870,11	154 175,27
V. RESULTAT OPERATIONNEL	**- 1 205 736,29**	**- 1 140 205,18**
Produits financiers	-	-
Charges financières	-	-
VI. RESULTAT FINANCIER	-	-
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	**- 1 205 736,29**	**- 1 140 205,18**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	-
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	5 993,35	31 208,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 916 221,49	6 095 125,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 5 115 964,42	- 7 204 122,24
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**- 1 199 742,94**	**- 1 108 996,76**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	-	-
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)	-	-
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-
Liaison Inter-Unité (PRODUITS)	489 471,14	766 118,02
Liaison Inter-Unité (CHARGES)	- 548 502,36	- 646 854,82
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**- 1 258 774,16**	**- 989 733,56**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	-	-
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	-	-
Dont part des minoritaires (1)	-	-
Part du groupe (1)	-	-
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidé	-	-

الملحق رقم (6.2): جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2018

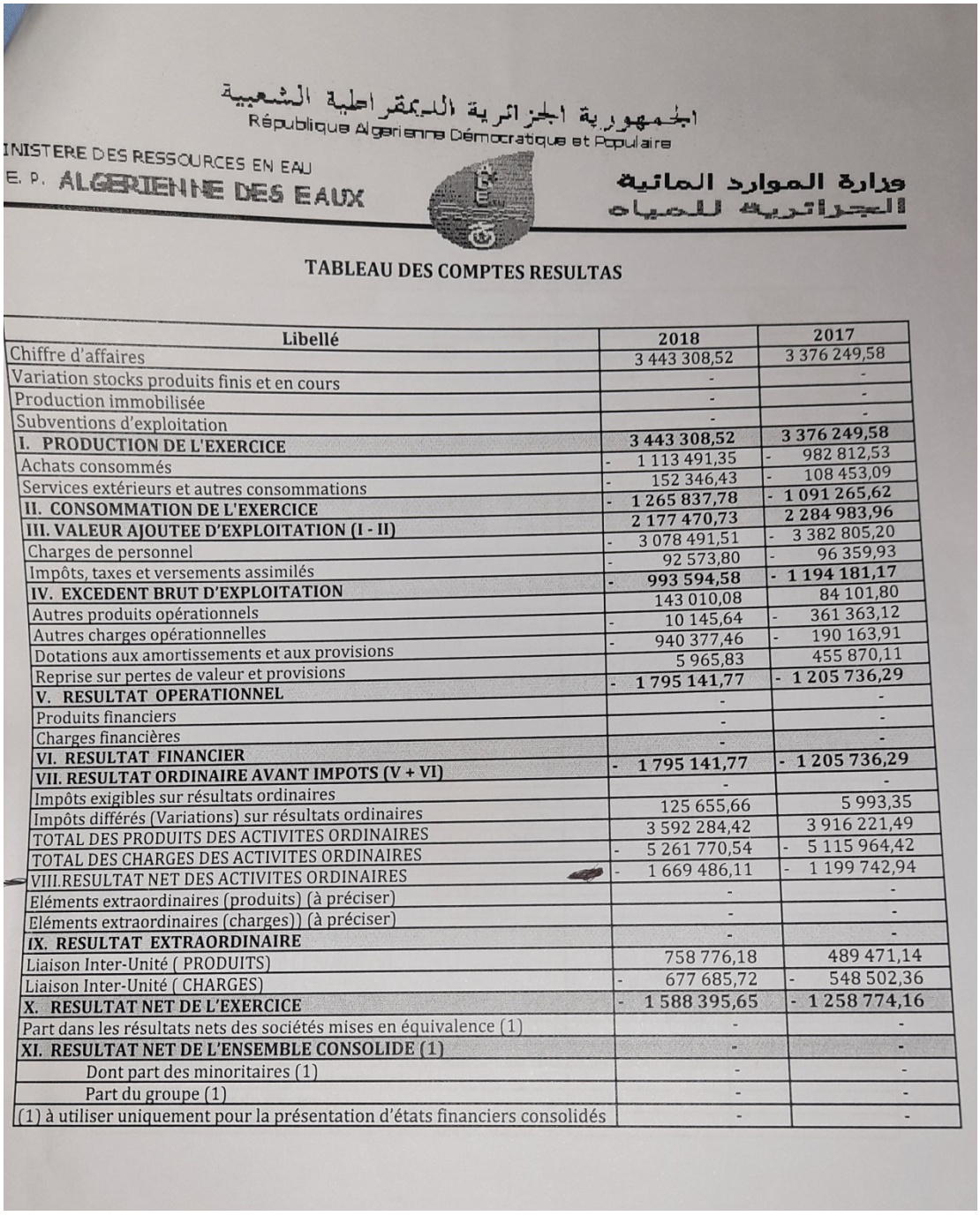

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU
E. P. ALGERIENNE DES EAUX

وزارة الموارد المائية
الجزائرية للمياه

TABLEAU DES COMPTES RESULTAS

Libellé	2018	2017
Chiffre d'affaires	3 443 308,52	3 376 249,58
Variation stocks produits finis et en cours	-	-
Production immobilisée	-	-
Subventions d'exploitation	-	-
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	**3 443 308,52**	**3 376 249,58**
Achats consommés	- 1 113 491,35	- 982 812,53
Services extérieurs et autres consommations	- 152 346,43	- 108 453,09
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**- 1 265 837,78**	**- 1 091 265,62**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**2 177 470,73**	**2 284 983,96**
Charges de personnel	- 3 078 491,51	- 3 382 805,20
Impôts, taxes et versements assimilés	- 92 573,80	- 96 359,93
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**- 993 594,58**	**- 1 194 181,17**
Autres produits opérationnels	143 010,08	84 101,80
Autres charges opérationnelles	- 10 145,64	- 361 363,12
Dotations aux amortissements et aux provisions	- 940 377,46	- 190 163,91
Reprise sur pertes de valeur et provisions	5 965,83	455 870,11
V. RESULTAT OPERATIONNEL	**- 1 795 141,77**	**- 1 205 736,29**
Produits financiers	-	-
Charges financières	-	-
VI. RESULTAT FINANCIER	-	-
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	**- 1 795 141,77**	**- 1 205 736,29**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	-
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	125 655,66	5 993,35
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 592 284,42	3 916 221,49
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 5 261 770,54	- 5 115 964,42
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 1 669 486,11	- 1 199 742,94
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	-	-
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)	-	-
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-
Liaison Inter-Unité (PRODUITS)	758 776,18	489 471,14
Liaison Inter-Unité (CHARGES)	- 677 685,72	- 548 502,36
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**- 1 588 395,65**	**- 1 258 774,16**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	-	-
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	-	-
Dont part des minoritaires (1)	-	-
Part du groupe (1)	-	-
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	-	-

الملحق رقم (7.2): جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU
E. P. ALGERIENNE DES EAUX

وزارة الموارد المائية
الجزائرية للمياه

Tableau des Comptes Resultas

Lig	Libellé	2019	2018
01	Chiffre d'affaires	3 862 675,78	3 443 308,52
02	Variation stocks produits finis et en cours	-	-
03	Production immobilisée	-	-
04	Subventions d'exploitation	-	-
05	**I. PRODUCTION DE L'EXERCICE**	**3 862 675,78**	**3 443 308,52**
06	Achats consommés	- 1 263 136,94	- 1 113 491,35
07	Services extérieurs et autres consommations	- 175 454,10	- 152 346,43
08	**II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE**	**- 1 438 591,03**	**- 1 265 837,78**
09	**III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)**	**2 424 084,75**	**2 177 470,73**
10	Charges de personnel	- 3 395 401,74	- 3 078 491,51
11	Impôts, taxes et versements assimilés	- 104 741,91	- 92 573,80
12	**IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION**	**- 1 076 058,90**	**- 993 594,58**
13	Autres produits opérationnels	256 345,07	143 010,08
14	Autres charges opérationnelles	- 234,89	- 10 145,64
15	Dotations aux amortissements et aux provisions	- 862 873,58	- 940 377,46
16	Reprise sur pertes de valeur et provisions	19 153,04	5 965,83
17	**V. RESULTAT OPERATIONNEL**	**- 1 663 669,26**	**- 1 795 141,77**
18	Produits financiers	-	-
19	Charges financières	-	-
20	**VI. RESULTAT FINANCIER**	**-**	**-**
21	**VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)**	**- 1 663 669,26**	**- 1 795 141,77**
22	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	-
23	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	151 123,20	125 655,66
24	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 138 173,89	3 592 284,42
25	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 5 650 719,95	- 5 261 770,54
26	**VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES**	**- 1 512 546,06**	**- 1 669 486,11**
27	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	-	-
28	Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)	-	-
29	**IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE**	**-**	**-**
30	Liaison Inter-Unité (PRODUITS)	856 610,77	758 776,18
31	Liaison Inter-Unité (CHARGES)	- 578 354,06	- 677 685,72
32	**X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**- 1 234 289,36**	**- 1 588 395,65**
33	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équiv	-	-
34	XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	-	-
35	Dont part des minoritaires (1)	-	-
36	Part du groupe (1)	-	-
37	(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états f	-	-

الملحق رقم (8.2): جدول حسابات النتائج للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2020

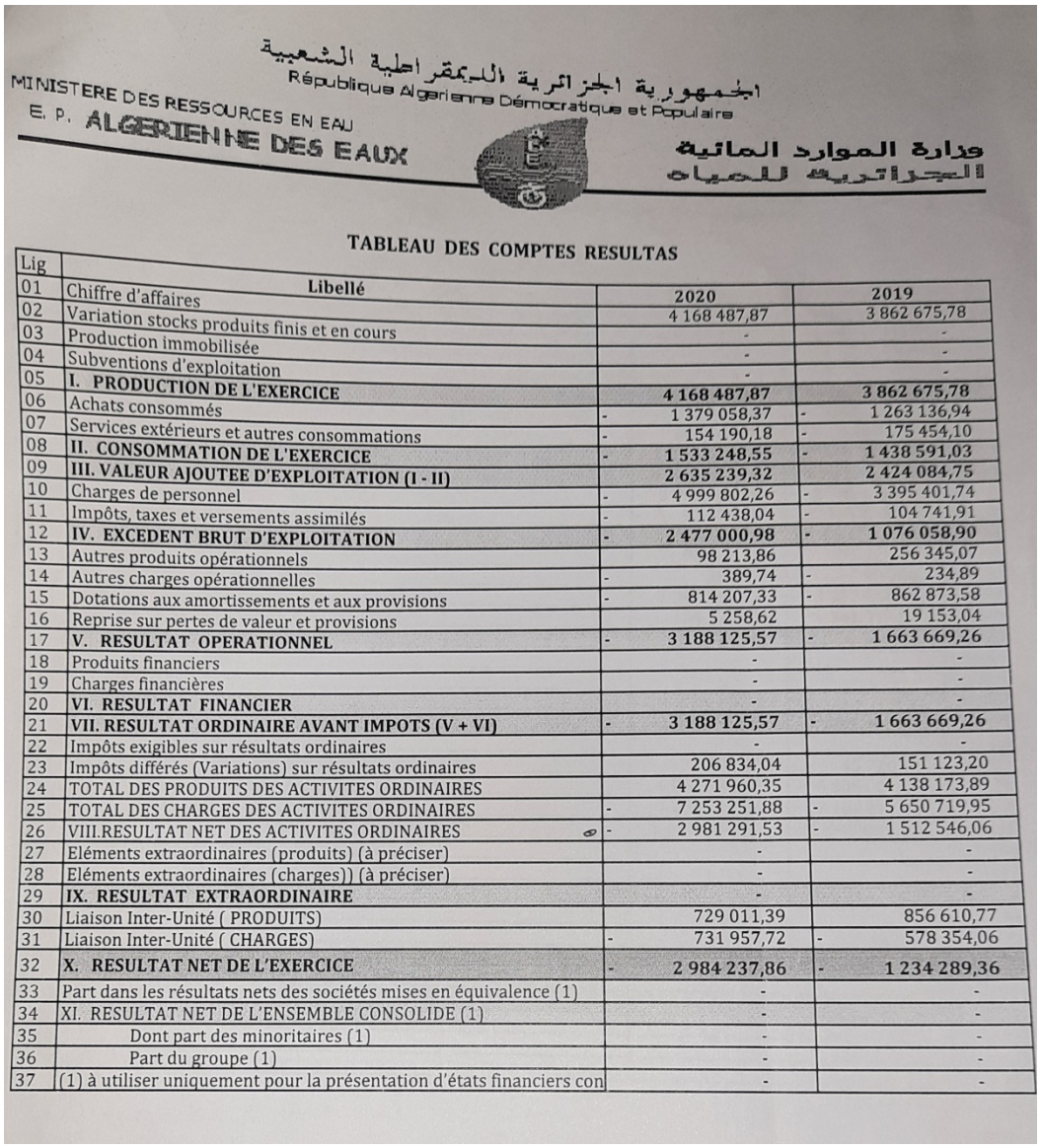

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU
E. P. ALGERIENNE DES EAUX

وزارة الموارد المائية
الجزائرية للمياه

TABLEAU DES COMPTES RESULTAS

Lig	Libellé	2020	2019
01	Chiffre d'affaires	4 168 487,87	3 862 675,78
02	Variation stocks produits finis et en cours	-	-
03	Production immobilisée	-	-
04	Subventions d'exploitation	-	-
05	**I. PRODUCTION DE L'EXERCICE**	**4 168 487,87**	**3 862 675,78**
06	Achats consommés	- 1 379 058,37	- 1 263 136,94
07	Services extérieurs et autres consommations	- 154 190,18	- 175 454,10
08	**II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE**	**- 1 533 248,55**	**- 1 438 591,03**
09	**III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)**	**2 635 239,32**	**2 424 084,75**
10	Charges de personnel	- 4 999 802,26	- 3 395 401,74
11	Impôts, taxes et versements assimilés	- 112 438,04	- 104 741,91
12	**IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION**	**- 2 477 000,98**	**- 1 076 058,90**
13	Autres produits opérationnels	98 213,86	256 345,07
14	Autres charges opérationnelles	- 389,74	- 234,89
15	Dotations aux amortissements et aux provisions	- 814 207,33	- 862 873,58
16	Reprise sur pertes de valeur et provisions	5 258,62	19 153,04
17	**V. RESULTAT OPERATIONNEL**	**- 3 188 125,57**	**- 1 663 669,26**
18	Produits financiers	-	-
19	Charges financières	-	-
20	**VI. RESULTAT FINANCIER**	-	-
21	**VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)**	**- 3 188 125,57**	**- 1 663 669,26**
22	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	-
23	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	206 834,04	151 123,20
24	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 271 960,35	4 138 173,89
25	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 7 253 251,88	- 5 650 719,95
26	VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 2 981 291,53	- 1 512 546,06
27	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	-	-
28	Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)	-	-
29	**IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE**	-	-
30	Liaison Inter-Unité (PRODUITS)	729 011,39	856 610,77
31	Liaison Inter-Unité (CHARGES)	- 731 957,72	- 578 354,06
32	**X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**- 2 984 237,86**	**- 1 234 289,36**
33	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	-	-
34	XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	-	-
35	Dont part des minoritaires (1)	-	-
36	Part du groupe (1)	-	-
37	(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers con	-	-

الملحق رقم (9.2): التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لشهر ماي 2017

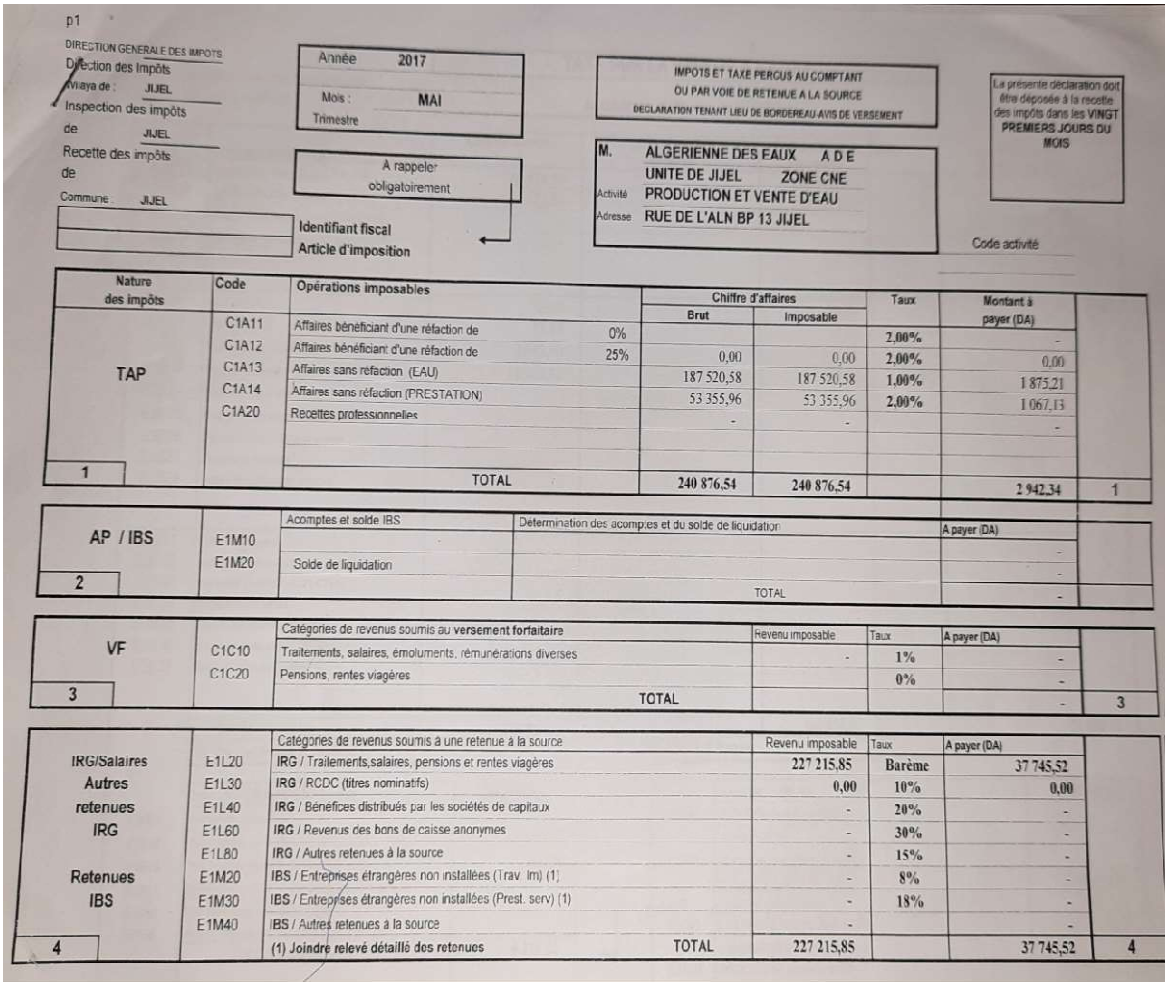

p1

DIRECTION GENERALE DES IMPÔTS
Direction des Impôts
Wilaya de : JIJEL
Inspection des impôts
de JIJEL
Recette des impôts
de
Commune : JIJEL

Année 2017
Mois : MAI
Trimestre

A rappeler obligatoirement

Identifiant fiscal
Article d'imposition

IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU AVIS DE VERSEMENT

M. ALGERIENNE DES EAUX A D E
UNITE DE JIJEL ZONE CNE
Activité PRODUCTION ET VENTE D'EAU
Adresse RUE DE L'ALN BP 13 JIJEL

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS

Code activité

Nature des impôts	Code	Opérations imposables		Chiffre d'affaires Brut	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (DA)	
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de	0%			2,00%	-	
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de	25%	0,00	0,00	2,00%	0,00	
	C1A13	Affaires sans réfaction (EAU)		187 520,58	187 520,58	1,00%	1 875,21	
	C1A14	Affaires sans réfaction (PRESTATION)		53 355,96	53 355,96	2,00%	1 067,13	
	C1A20	Recettes professionnelles		-	-		-	
1		TOTAL		240 876,54	240 876,54		2 942,34	1

		Acomptes et solde IBS	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	A payer (DA)	
AP / IBS	E1M10			-	
	E1M20	Solde de liquidation		-	
2			TOTAL	-	

		Catégories de revenus soumis au **versement forfaitaire**	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
VF	C1C10	Traitements, salaires, émoluments, rémunérations diverses	-	1%	-	
	C1C20	Pensions, rentes viagères		0%	-	
3		TOTAL			-	3

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
IRG/Salaires	E1L20	IRG / Traitements,salaires, pensions et rentes viagères	227 215,85	Barème	37 745,52	
Autres	E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)	0,00	10%	0,00	
retenues	E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux	-	20%	-	
IRG	E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes	-	30%	-	
	E1L80	IRG / Autres retenues à la source	-	15%	-	
Retenues	E1M20	IBS / Entreprises étrangères non installées (Trav. Im) (1)	-	8%	-	
IBS	E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (1)	-	18%	-	
	E1M40	IBS / Autres retenues à la source	-		-	
4		(1) Joindre relevé détaillé des retenues TOTAL	227 215,85		37 745,52	4

الملحق رقم (10.2): التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2018

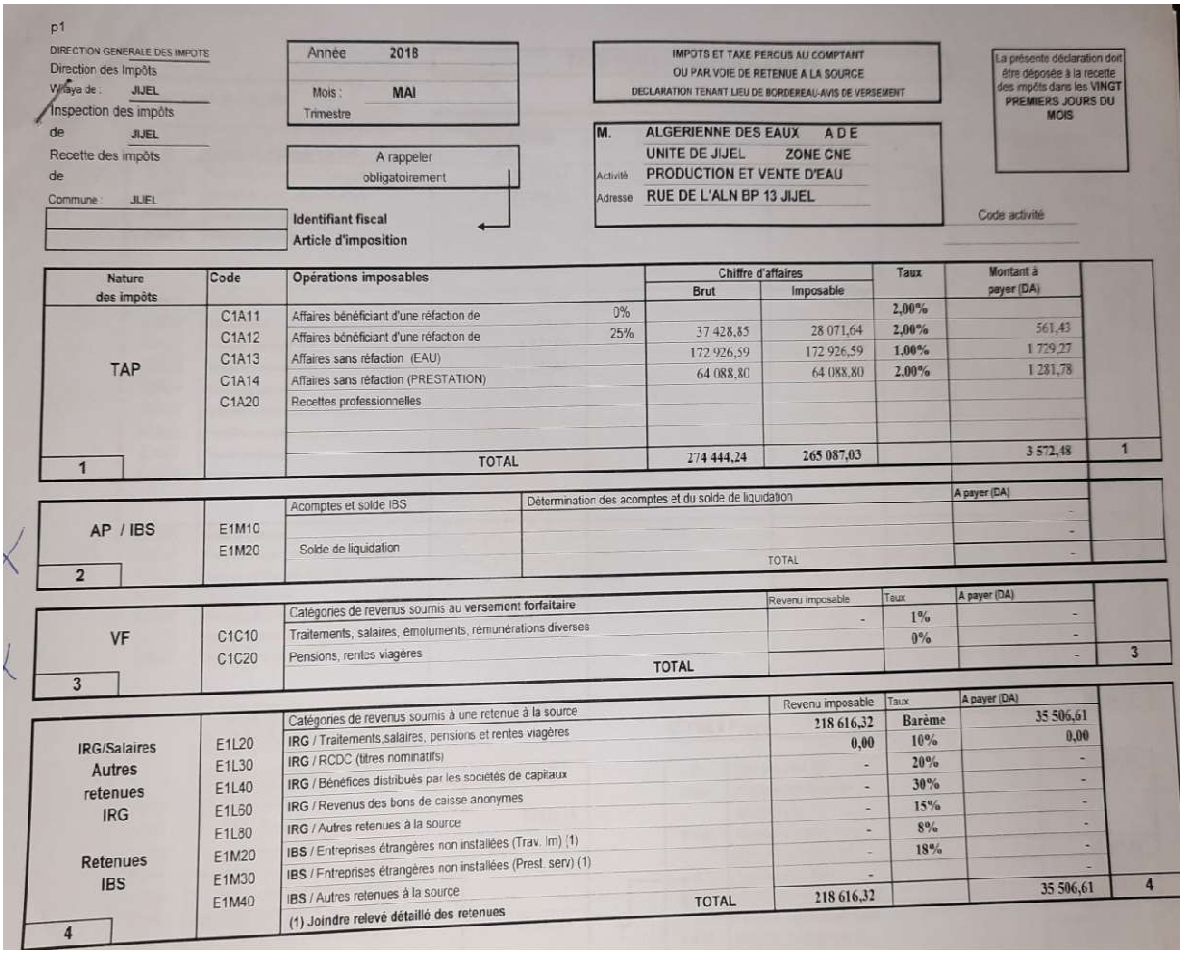

p1

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des Impôts
Wilaya de : JIJEL
Inspection des impôts
de JIJEL
Recette des impôts
de
Commune : JIJEL

Année 2018
Mois : MAI
Trimestre

A rappeler obligatoirement

Identifiant fiscal
Article d'imposition

IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

M. ALGERIENNE DES EAUX A D E
UNITE DE JIJEL ZONE CNE
Activité PRODUCTION ET VENTE D'EAU
Adresse RUE DE L'ALN BP 13 JIJEL

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS

Code activité

Nature des impôts	Code	Opérations imposables		Chiffre d'affaires Brut	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (DA)	
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfacton de	0%			2,00%		
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfacton de	25%	37 428,85	28 071,64	2,00%	561,43	
	C1A13	Affaires sans réfaction (EAU)		172 926,59	172 926,59	1,00%	1 729,27	
	C1A14	Affaires sans réfaction (PRESTATION)		64 088,80	64 088,80	2,00%	1 281,78	
	C1A20	Recettes professionnelles						
1		TOTAL		274 444,24	265 087,03		3 572,48	1

		Acomptes et solde IBS	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	A payer (DA)	
AP / IBS	E1M10			-	
	E1M20	Solde de liquidation		-	
2			TOTAL	-	

		Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
VF	C1C10	Traitements, salaires, émoluments, rémunérations diverses	-	1%	-	
	C1C20	Pensions, rentes viagères		0%	-	
3		TOTAL			-	3

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
IRG/Salaires	E1L20	IRG / Traitements,salaires, pensions et rentes viagères	218 616,32	Barème	35 506,61	
Autres retenues IRG	E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)	0,00	10%	0,00	
	E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux	-	20%	-	
	E1L50	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes	-	30%	-	
	E1L60	IRG / Autres retenues à la source	-	15%	-	
Retenues IBS	E1M20	IBS / Entreprises étrangères non installées (Trav. Im) (1)	-	8%	-	
	E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (1)	-	18%	-	
	E1M40	IBS / Autres retenues à la source	-		-	
4		TOTAL	218 616,32		35 506,61	4
		(1) Joindre relevé détaillé des retenues				

الملحق رقم (11.2): التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2019

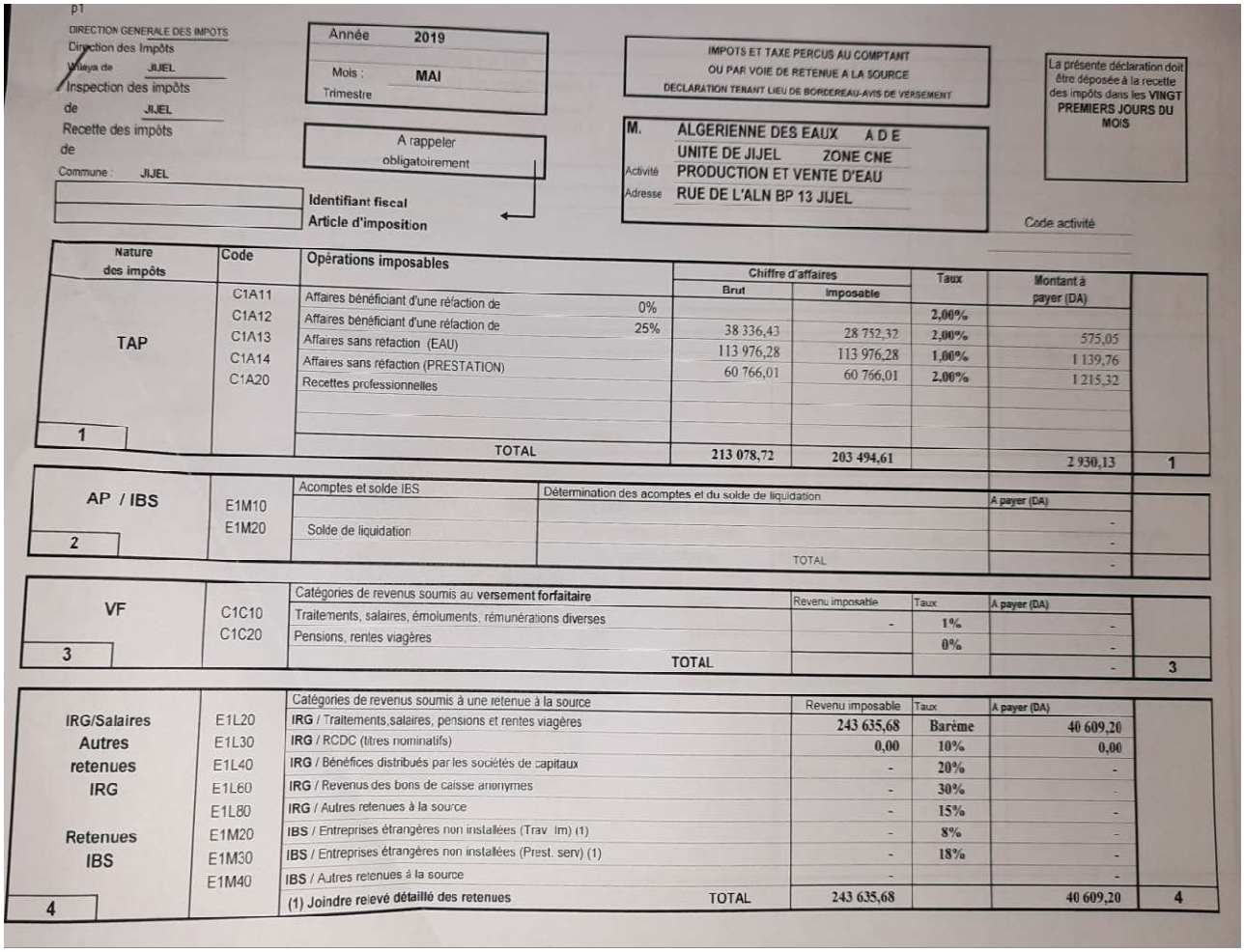

p1

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des Impôts
Wilaya de JIJEL
Inspection des impôts
de JIJEL
Recette des impôts
de
Commune : JIJEL

Année 2019
Mois : MAI
Trimestre

À rappeler obligatoirement

Identifiant fiscal
Article d'imposition

IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

M. ALGERIENNE DES EAUX A D E
UNITE DE JIJEL ZONE CNE
Activité PRODUCTION ET VENTE D'EAU
Adresse RUE DE L'ALN BP 13 JIJEL

Code activité

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS

Nature des impôts	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires Brut	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (DA)	
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 0%			2,00%		
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 25%	38 336,43	28 752,32	2,00%	575,05	
	C1A13	Affaires sans réfaction (EAU)	113 976,28	113 976,28	1,00%	1 139,76	
	C1A14	Affaires sans réfaction (PRESTATION)	60 766,01	60 766,01	2,00%	1 215,32	
	C1A20	Recettes professionnelles					
1		TOTAL	213 078,72	203 494,61		2 930,13	1

		Acomptes et solde IBS	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	A payer (DA)	
AP / IBS	E1M10			-	
	E1M20	Solde de liquidation		-	
2			TOTAL	-	

		Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
VF	C1C10	Traitements, salaires, émoluments, rémunérations diverses	-	1%	-	
	C1C20	Pensions, rentes viagères		0%	-	
3		TOTAL			-	3

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
IRG/Salaires	E1L20	IRG / Traitements,salaires, pensions et rentes viagères	243 635,68	Barème	40 609,20	
Autres	E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)	0,00	10%	0,00	
retenues	E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux	-	20%	-	
IRG	E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes	-	30%	-	
	E1L80	IRG / Autres retenues à la source	-	15%	-	
Retenues	E1M20	IBS / Entreprises étrangères non installées (Trav. lm) (1)	-	8%	-	
IBS	E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (1)	-	18%	-	
	E1M40	IBS / Autres retenues à la source	-		-	
4		(1) Joindre relevé détaillé des retenues TOTAL	243 635,68		40 609,20	4

الملحق رقم (12.2): التصريح الشهري (G50) للجزائرية للمياه– وحدة جيجل– لسنة 2020

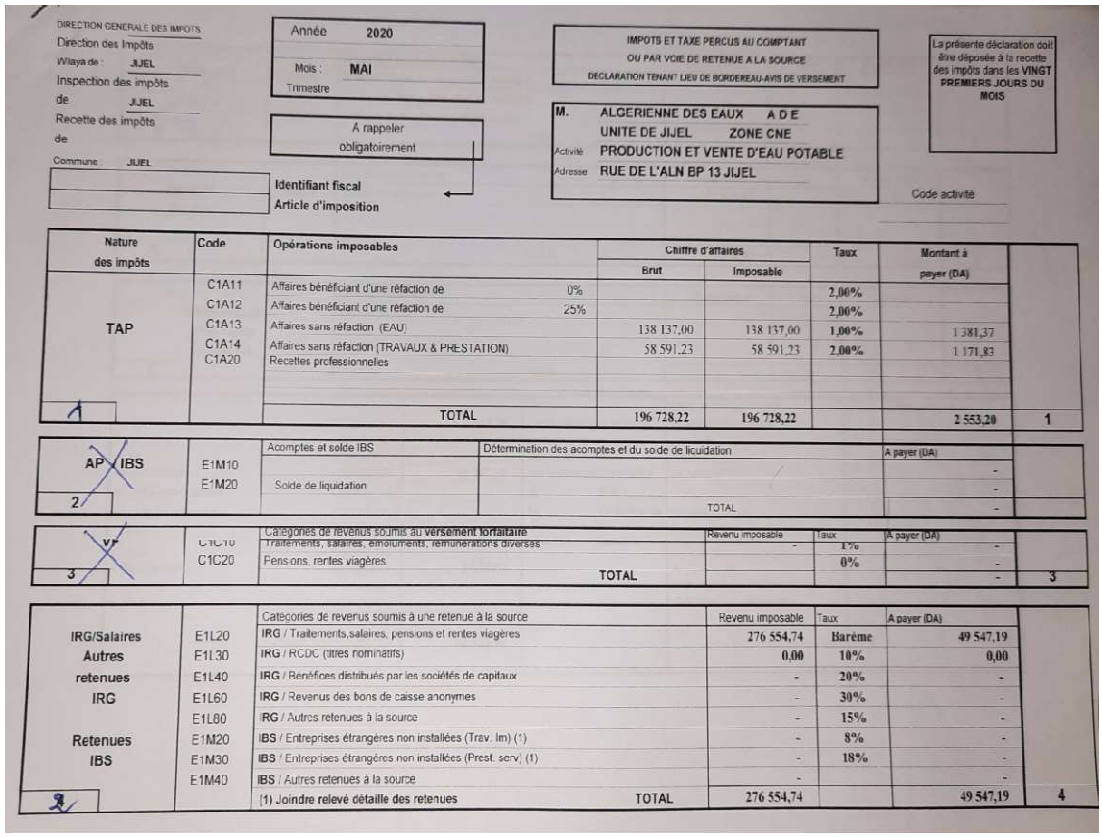

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des Impôts
Wilaya de : JIJEL
Inspection des impôts de JIJEL
Recette des impôts de
Commune : JIJEL

Année 2020
Mois : MAI
Trimestre

A rappeler obligatoirement
Identifiant fiscal
Article d'imposition

IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

M. ALGERIENNE DES EAUX A D E
UNITE DE JIJEL ZONE CNE
Activité PRODUCTION ET VENTE D'EAU POTABLE
Adresse RUE DE L'ALN BP 13 JIJEL

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS

Code activité

Nature des impôts	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires Brut	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (DA)	
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 0%			2,00%		
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 25%			2,00%		
	C1A13	Affaires sans réfaction (EAU)	138 137,00	138 137,00	1,00%	1 381,37	
	C1A14 C1A20	Affaires sans réfaction (TRAVAUX & PRESTATION) Recettes professionnelles	58 591,23	58 591,23	2,00%	1 171,83	
1		TOTAL	196 728,22	196 728,22		2 553,20	1

		Acomptes et solde IBS	Détermination des acomptes et du sode de licuidation	A payer (DA)	
AP IBS 2	E1M10			-	
	E1M20	Solde de liquidation		-	
			TOTAL	-	

		Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
VF 3	C1C10	Traitements, salaires, émoluments, rémunérations diverses	-	1%	-	
	C1C20	Pensions, rentes viagères		0%	-	
		TOTAL			-	3

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
IRG/Salaires	E1L20	IRG / Traitements,salaires, pensions et rentes viagères	276 554,74	Barème	49 547,19	
Autres	E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)	0,00	10%	0,00	
retenues	E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux	-	20%	-	
IRG	E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes	-	30%	-	
	E1L80	IRG / Autres retenues à la source	-	15%	-	
Retenues	E1M20	IBS / Entreprises étrangères non installées (Trav. Im) (1)	-	8%	-	
IBS	E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (1)	-	18%	-	
	E1M40	IBS / Autres retenues à la source	-		-	
4		(1) Joindre relevé détaille des retenues TOTAL	276 554,74		49 547,19	4